

المؤتمر الدولي السنوي لمعهد التخطيط القومي

The Annual International Conference
of the Institute of National Planning

بالتعاون مع

كلية الشؤون الدولية والعامّة - جامعة كولومبيا

تحت عنوان

**Innovation and
Sustainable
Development**
الابتكار والتنمية المستدامة



قائمة المحتوي

- ❖ تقديم
- ❖ فرق عمل ولجان المؤتمر
- ❖ الجلسة الافتتاحية
- ❖ **الجلسة الأولى**
- الابتكار والبحث العلمي: الأبعاد التنموية والتجارب الدولية
- ❖ **الجلسة الثانية**
- ❖ الابتكار الأخضر لدعم التنمية المستدامة
- ❖ **الجلسة الثالثة: جلسة حوارية**
- ❖ ابتكارات التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة
- ❖ **الجلسة الرابعة**
- ❖ الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة
- ❖ **الجلسة الخامسة**
- ❖ تمويل الابتكار والتكنولوجيا المالية
- ❖ **الجلسة السادسة**
- ❖ نقل التكنولوجيا الإنتاجية كمحفزات للتنمية المستدامة
- ❖ **الجلسة السابعة**
- ❖ الابتكار والتكنولوجيات الناشئة
- ❖ ختام ورسائل المؤتمر

تقديم

يمثل معهد التخطيط القومي أحد أهم مراكز الفكر الوطنية التي تؤدي دوراً محورياً في دعم متخذي القرار وصناع السياسات، من خلال إعداد البحوث والدراسات التقارير العلمية وأوراق السياسات التي تقدم حلولاً علمية وبدائل تنموية مبتكرة، تساهم في تحقيق الأهداف التنموية لمصر وتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠". ويقوم المعهد بهذا الدور عبر نهج يركز على تأصيل الأسس العلمية في تقديم الحلول والبدائل المبنية على الأدلة، وتعزيز الخبرات والرؤى، والاستفادة من الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية. ولأن قضايا التنمية المستدامة في قلب اهتمامات صناع السياسات في مصر والعالم، يختار المعهد كل عام موضوعاً حيوياً لمؤتمره الدولي السنوي، بناءً على دراسات ومناقشات جادة، ليصبح هذا المؤتمر أداة فاعلة لصانعي السياسات ليس في مصر وحدها، بل في العالم العربي ككل. وتبرز أهمية المؤتمر السنوي للمعهد في تناوله قضايا معقدة ومتشابكة، تتطلب إعداد بحوثاً ودراسات متعددة ومتداخلة التخصصات لتقديم رؤى علمية وحلول مبتكرة لقضايا تشغل الشأن العام. ومع التطورات المتسارعة والأزمات المتتالية، كان إلزاماً علينا أن نعيد النظر في دور الابتكار بوصفه مطلباً ومحركاً رئيسياً لتحقيق أهداف للتنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يعد مقصوراً فقط على تطبيق السياسات التقليدية، بل أصبح يركز بشكل أساسي على تبني تطبيق الابتكار ودمجه في منظومة التخطيط وصنع القرار. ومن هذا المنطلق، نبث في هذا المؤتمر الدولي كيف يمكن للابتكار أن يدعم الجهود التنموية للدولة وبما يمكن من تعزيز الأداء المؤسسي وتفعيل الشراكات بين القطاعات المختلفة.

وفي ضوء ما تقدم، يُخصص المؤتمر الدولي السنوي لهذا العام لموضوع "الابتكار والتنمية المستدامة"، بوصفه منصة حيوية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. وي طرح المؤتمر إنتاجاً علمياً متميزاً من خلال بحوث ودراسات يقدمها نخبة من الباحثين المصريين والدوليين، تتناول قضايا متعددة تشمل: تقييم واقع المنظومة الوطنية للابتكار في مصر ودورها في دعم التنمية المستدامة، وتوظيف تطبيقات الابتكار في تحقيق الأهداف التنموية، واستعراض النماذج الوطنية المبتكرة، إلى جانب عرض الخبرات والممارسات الدولية في مجالات الحوكمة والاستدامة وكفاءة نظم الابتكار، والدروس المستفادة منها في السياق التنموي. ويمثل هذا المؤتمر فرصة مهمة لاستعراض رؤى وحلول مبتكرة من شأنها الإسهام في دفع مسار التنمية المستدامة قدماً، وسط قناعة راسخة بأن مخرجاته ستشكل قاعدة معرفية راسخة يمكن لصناع السياسات البناء عليها في مصر.

د/أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

لجان عمل المؤتمر

اللجنة العليا للمؤتمر	
د. أشرف العربي	رئيس معهد التخطيط القومي
د. خالد عطية	نائب رئيس المعهد للبحوث والدراسات العليا
د. خالد زكريا أمين	رئيس المؤتمر

اللجنة العلمية والتنظيمية للمؤتمر	
د. علاء الدين زهران	الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية ورئيس المعهد السابق
د. خالد عطية	نائب رئيس المعهد للبحوث والدراسات العليا
د. خالد زكريا أمين	مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية
د. ماجد خشبة	أستاذ متفرغ بمركز التخطيط والتنمية الصناعية
د. إسراء الحسيني	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د. هبة الباز	أستاذ مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
د. يحيى حسين	مدير وحدة الأنشطة العلمية التعاقدية
د. شيرين بشري	أستاذ مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
د. نيفين عبد العزيز	أستاذ مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
د. على البجلاتي	أمين عام المعهد
د. داليا إبراهيم	مدير المكتب الفني لرئيس المعهد
د. محمد المغربي	مدرس بمركز التخطيط الثقافي والاجتماعي
د. شيماء عذب	مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د. طارق عبد المنعم	مدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
د. محمد حسنين	مدرس بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
د. نعايم سعد زغلول	رئيس الإدارة المركزية للاتفاقيات والمؤتمرات
أ. أمل سرور	مدير الإدارة العامة للاتفاقيات والمؤتمرات
أ. دينا رفعت	مكتب رئيس المعهد

جدول أعمال المؤتمر

اليوم الأول الثلاثاء: 24 يونيو 2025	
التسجيل	9:30 – 10:00 ص
الجلسة الافتتاحية	10:00 – 10:45 ص
رئيس معهد التخطيط القومي	د. أشرف العربي
الأستاذ بكلية الشؤون الدولية والعامّة، جامعة كولومبيا	د. ويليم إيميكي
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيسة مجلس إدارة المعهد	د. رانيا المشاط
الجلسة الأولى	11:00 – 12:30 ص
الابتكار والبحث العلمي: الأبعاد التنموية والتجارب الدولية	
د. شريف حماد وزير البحث العلمي الأسبق	رئيس الجلسة
• الأبعاد التنموية والمعرفية للبحث العلمي والابتكار: المؤشرات والانعكاسات • د. معتز خورشيد – وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق • الخبرات الدولية في توظيف وحوكمة التقنيات الناشئة لدعم منظومات الابتكار المستدام • د. محمد ماجد خشبة – الأستاذ بمعهد التخطيط القومي • تحديات بيئة الأعمال المؤثرة على أدوار شركات التكنولوجيا الناشئة الوطنية في دعم الابتكار وريادة الأعمال (عرض تقديمي) • د. هشام هدارة – مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي	المتحدثون
د. وليد الزواوي أمين مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية – والقائم بأعمال رئيس قطاع شئون البحث العلمي والابتكار (بوزارة التعليم والبحث العلمي)	المعقب
استراحة	12:30 – 1:00 م

الجلسة الثانية الابتكار الأخضر لدعم التنمية المستدامة	1:00 – 3:00 م
د. خالد فهمي الأستاذ بمعهد التخطيط القومي ووزير البيئة السابق – المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا- سیداری	رئيس الجلسة
• دور الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استكشافية د. خالد عطية – نائب رئيس معهد التخطيط القومي لشئون البحوث والدراسات العليا • الابتكار الغذائي في مواجهة تحديات تغير المناخ د. خالد أهدور – باحث دائم بالمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات؛ الجزائر • الابتكار الأخضر في مصر: آفاق التمويل والتطبيق لتحقيق التنمية المستدامة أ. محمد الحسيني عبد الحميد – باحث بالأمانة العامة بمجلس النواب • تشريعات الذكاء الاصطناعي كأداة لتحفيز الابتكار في الاقتصاد الأخضر: إطار قانوني لتحقيق التنمية المستدامة - المستشار – أحمد مختار المنسي – المكتب الفني لقطاع المحاكم المتخصصة – وزارة العدل	المتحدثون
- د. محمد حجازي – استشاري تشريعات الابتكار والتحول الرقمي - د. د. نزار سامي- مدير مشروعات الابتكار والنمو الشامل برنامج الأمم المتحدة الانمائي	المعقدان
الجلسة الثالثة: جلسة حوارية ابتكارات التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة	3:00 – 4:30 م
د. أشرف العربي – رئيس معهد التخطيط القومي	إدارة الجلسة
• د. هالة السعيد – مستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة • د. إسلام عزام – نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية • أ. إبراهيم سرحان – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية	المشاركون
غداء	4:30 – 5:00 م

اليوم الثاني الأربعاء: 25 يونيو 2025	
التسجيل	9:30 – 10:00 ص
الجلسة الرابعة الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة	10:00 – 11:30 ص
د. ماجد عثمان مدير المركز المصري لبحوث الرأي (بصيرة) ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق	رئيس الجلسة
- السياسات الدولية للابتكار الاجتماعي في ضوء مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة: رؤية تحليلية نقدية د. نيفين زكريا – أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس - الابتكار تنمية رأس المال البشري والمعرفي لدعم الابتكار في مصر (عرض تقديمي) د. هاني عياد – المدير التنفيذي لصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ السابق - الابتكار الاجتماعي وحل معضلة التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في الزراعة في مصر: الفرص والحدود د. هويدا رومان – الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والأستاذ الزائر بمعهد التخطيط القومي	المتحدثون
د. أحمد زايد – أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة ومدير مكتبة الإسكندرية	المعقب
الجلسة الخامسة تمويل الابتكار والتكنولوجيا المالية	11:30 – 1:00 م
د. خالد زكريا أمين مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية – معهد التخطيط القومي	رئيس الجلسة
- التمويل التنافسي لدعم البحث والابتكار: دور هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر (عرض تقديمي) د. ولاء شتا – رئيس هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار - Innovative Climate Finance Mechanisms in Egypt: Harnessing Technology and Partnerships for Sustainable Development أ. محمد علاء الدين – خبير أول مالي ببنك تنمية الصادرات - دور الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في مصر د. هبة السيد محمد – أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة المستقبل بالسعودية د. لمياء جادو – مدرس الاقتصاد بجامعة الزقازيق	المتحدثون
أ. شريف سامي الخبير المالي ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الأسبق	المعقب
استراحة	1:00 – 1:30 م

الجلسة السادسة	
نقل التكنولوجيا الإنتاجية كمحفزات للتنمية المستدامة	
1:30 – 3:00 م	رئيس الجلسة
د. سميحة فوزي أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – وزيرة التجارة والصناعة الأسبق	المتحدثون
- تطبيقات الأعمال الابتكارية الوطنية في القطاعات الإنتاجية (عرض تقديمي) د. محمد جلال – عميد كلية الهندسة بجامعة الأزهر ومستشار رئيس الجامعة للابتكار وريادة الأعمال - Industry Localization and Tech Transfer Aligned with National Sustainable Development Priorities د. أمينة الحسيني – مركز العلوم الإدارية بجامعة الزقازيق - Unveiling the Impact of Innovation on Sustainable Industrial Development in Egypt د. حنان عبد الخالق – مدرس الاقتصاد بجامعة دمنهور	المعقبان
م. محمد عبد الكريم – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية الأسبق د. ستيف كوهين - الاستاذ بكلية الشؤون العامة والدولية - جامعة كولومبيا. د. إيني وانج - باحث اول برنامج سياسات وإدارة الاستدامة بكلية المناخ بجامعة كولومبيا.	
الجلسة السابعة	
الابتكار والتكنولوجيات الناشئة	
3:00 – 4:30 م	رئيس الجلسة
د. علاء زهران الأستاذ بمعهد التخطيط القومي – ورئيس المعهد السابق	المتحدثون
د. حسام عثمان – المتحدث الرئيسي نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي لشئون الابتكار والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي - توظيف التقنيات البازغة لتطوير نماذج أعمال الابتكار المسئول في مصر د. مي مصطفى – المدرس بمعهد التخطيط القومي - تعزيز الابتكار المسئول عن طريق المختبرات التنظيمية للذكاء الاصطناعي – تجارب إقليمية ودولية - المستشارة – أسماء عبد المولى حسن – هيئة النيابة الإدارية	المعقب
د. محمود صقر أستاذ التكنولوجيا الحيوية النباتية بالمركز القومي للبحوث ورئيس أكاديمية البحث العلمي السابق	
4.30 – 5.00 م	ختام المؤتمر وغداء

الجلسة الافتتاحية	10:00 – 10:45 ص
-------------------	-----------------

رئيس معهد التخطيط القومي	د. أشرف العربي
الأستاذ بكلية الشؤون الدولية والعامّة، جامعة كولومبيا	د. ويليم إيميكي
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيسة مجلس إدارة المعهد	د. رانيا المشاط



د. رانيا المشاط

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيسة مجلس إدارة المعهد

الدكتورة رانيا المشاط تشغل حالياً منصب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي منذ عام 2024، وتشغل منصب وزيرة التعاون الدولي منذ ديسمبر 2019، وحصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة ميريلاند (1998-2001)، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من نفس الجامعة (1995-1997)، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1991-1995)، كما أكملت التعليم التنفيذي في القيادة والسياسة العامة من كلية كينيدي بجامعة هارفارد والقيادة التحولية من جامعة أكسفورد، وشغلت منصب وزيرة السياحة في مصر من يناير 2018 إلى ديسمبر 2019، وعملت كنائب محافظ البنك المركزي المصري للسياسة النقدية من أغسطس 2005 إلى مايو 2016، وعملت في صندوق النقد الدولي في فترتين منفصلتين كاقترادية أولى (يونيو 2001 - يوليو 2005) ومستشارة لكبير الاقتراديين (يونيو 2016 - يناير 2018)، حيث تخصصت في قضايا البنوك المركزية بما في ذلك تصميم أطر السياسة النقدية وتحديد أدوات الاستقرار المالي والاحترازية الكلية، وقادت فرق البعثات القطرية وساهمت في عدة فصول في كتاب صندوق النقد الدولي "تطوير حدود السياسة النقدية" الذي نُشر في 2018، وشغلت مناصب في مجالس إدارة مؤسسات مالية مهمة مثل البورصة المصرية (أغسطس 2009 - مايو 2010) والبنك العربي للاستثمار (أكتوبر 2007 - مارس 2008)، وعملت كأستاذ مساعد للاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (يناير 2005 - يناير 2006)، وتُعرف بدعوتها لأجندة المناخ وعملها في تعبئة التمويل المناخي من خلال آليات التمويل المبتكرة بما في ذلك التمويل المختلط وائتمان الكربون ومقايضات الديون مقابل المناخ، وصممت منصة مصر القطرية لترابط المياه والغذاء والطاقة لتعبئة التمويل المناخي لتسريع التحول الأخضر في البلاد، وألفت كتاباً بعنوان "إشراك أصحاب المصلحة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية: مصر تعزز التعددية والتعاون الدولي" الذي نشرته كلية لندن للاقتصاد في يونيو 2021، وتتبع مبادئ النجاح التي تسميها "ال4 سي": الكفاءة والعلاقات والثقة والسحر.



د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

يشغل الأستاذ الدكتور أشرف العربي منصب رئيس معهد التخطيط القومي بالقاهرة، وعضوية المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية، ومجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى جانب كونه الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وعضو مجلس أمناء جامعة الملك سلمان الدولية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت. كما يت رأس المجلس الاستشاري للهيئة الوطنية للإعلام (ماسيرو)، وهو عضو بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمجمع العلمي المصري. تولى العربي منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي (2012)، ثم وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حتى 2017، ومثل مصر كمحافظ لدى مؤسسات دولية بارزة، في مقدمتها: البنك الدولي، وبنك التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الأفريقي. عمل مستشاراً بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (2017-2022)، وعضواً بمجلس إدارة البنك المركزي المصري (2019-2023). حصل العربي على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من جامعة ولاية كانساس (2004)، ويُعد من أبرز الخبراء في مجالات التخطيط والتنمية والسياسات الاقتصادية الكلية واقتصاديات التعليم وسوق العمل. له العديد من الأبحاث العلمية وأوراق السياسات، وشارك بالتدريس في جامعات مصرية ودولية، وحصل على جوائز أكاديمية مرموقة، كأفضل محاضر في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2006، كما حصل على جائزة أفضل طالب دراسات عليا بقسم الاقتصاد بجامعة ولاية كانساس الأمريكية عام 2003.



د. ويليم إيميكى

الأستاذ بكلية الشؤون الدولية والعامّة، جامعة كولومبيا

الدكتور ويليام إيميكى هو أستاذ ممارسة في الشؤون الدولية والعامّة والمدير المؤسس لمركز بيكر للتعليم التنفيذي في كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا. يدير مركز بيكر برنامج الماجستير التنفيذي في الإدارة العامّة (EMPA) وبرنامج الدراسات الحالة السمعية البصرية وبرامج التدريب التنفيذي في الكلية. يدرّس إيميكى مقررات في الإدارة والشراكات بين القطاعات وتحليل السياسات التطبيقية والابتكار، كما يدرّس في جامعة بكين وجامعة إكستيرنادو دي كولومبيا. ومن خلال مركز بيكر، ساهم في إنشاء وإدارة العديد من برامج التدريب التنفيذي الكبرى، بما في ذلك برنامج عمداء البرازيل، وبرنامج القيادة المتقدمة للخدمة المدنية في هونغ كونغ، إضافة إلى مجموعة واسعة من البرامج المخصصة للمنظمات العامّة والخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا وسنغافورة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسعودية وماليزيا وكولومبيا. ومنذ عام 2013، أنشأ مركز بيكر عشرة أفلام وثائقية قصيرة مصحوبة بحالات مكتوبة حول الشراكات بين القطاعات والابتكار البرامجي في نيويورك والبرازيل والهند وغانا وأفغانستان ورواندا وجمهورية الكونغو، مع حالات جديدة قيد التطوير بمبادرة من الطلاب في بيرو وكوستاريكا. كما يعمل البروفيسور إيميكى في المجلس الاستشاري لمعهد الحقائق الحضرية التابع لمنظمة سنترال بارك كونسيرفانسي، الذي يساعد الحقائق الحضرية في نيويورك والولايات المتحدة والعالم على تحسين جودتها وإمكانية الوصول إليها واستقرارها المالي، غالبًا من خلال الشراكات بين القطاعات. وهو أيضًا المؤلف المشارك (مع زميله في كلية الشؤون الدولية والعامّة هوارد دبليو. بافيت) لكتاب "الاستثمار الاجتماعي القيمي: إطار إداري للشراكات الفعالة" (منشورات جامعة كولومبيا 2018). وقد شغل منصب نائب مفوض الإطفاء للتخطيط الاستراتيجي والسياسات في إدارة إطفاء مدينة نيويورك (FDNY) بين عامي 2007 و2010 في عهد العمدة مايكل بلومبرغ، حيث قاد العديد من الابتكارات لتقليل زمن الاستجابة للحرائق، وإنشاء برنامج تفتيش قائم على المخاطر باستخدام الحاسوب، وتوفير تدريب إداري متقدم لكبار ضباط الإطفاء والإسعاف. وتم تصنيف معهد إدارة ضباط FDNY (FOMI) ضمن أفضل 50 ابتكارًا في الحكومة الأمريكية لعامي 2008 و2009 من قبل كلية كينيدي بجامعة هارفارد.

الجلسة الأولى	11:00 – 12:30 ص
الابتكار والبحث العلمي: الأبعاد التنموية والتجارب الدولية	

د. شريف حماد وزير البحث العلمي الأسبق	رئيس الجلسة
• الأبعاد التنموية والمعرفية للبحث العلمي والابتكار: المؤشرات والانعكاسات • د. معتز خورشيد – وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق • الخبرات الدولية في توظيف وحوكمة التقنيات الناشئة لدعم منظومات الابتكار المستدام • د. محمد ماجد خشبة – الأستاذ بمعهد التخطيط القومي • تحديات بيئة الأعمال أمام الشركات الناشئة المعتمدة على الابتكار في مصر (عرض تقديمي) • د. هشام هدارة – مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي	المتحدثون
د. وليد الزواوي أمين مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية – والقائم بأعمال رئيس قطاع شئون البحث العلمي والابتكار (بوزارة التعليم والبحث العلمي)	المعقب



رئيس الجلسة

الدكتور شريف حماد

وزير البحث العلمي الأسبق

الدكتور شريف حماد هو وزير البحث العلمي الأسبق وهو أحد أبرز القيادات الأكاديمية والصناعية في مجال الأنظمة المدمجة والهندسة في مصر والمنطقة العربية، ويجمع الدكتور شريف حماد بين الخبرة الأكاديمية والإدارية والصناعية، ويعد من الشخصيات المؤثرة في تطوير قطاع التكنولوجيا والهندسة في مصر والمنطقة العربية. فهو لديه خبرة تقارب أربعة عقود تجمع بين التعليم العالي والبحث العلمي وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا. وهو مؤسس ومدير لشركة جاريو للبرمجيات المدمجة في مجال صناعة السيارات وأستاذ نظم التحكم والنظم وقائم بأعمال رئيس قسم هندسة الميكاترونيات؛ كما أنه قد شغل العديد من المناصب القيادية والتنفيذية منها: عضو مجلس أمناء الجامعة المعلوماتية و عضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية، عضو اللجنة المشكلة من رئيس الجمهورية لمراجعة ومتابعة الجامعات الخاصة، وعضو مجلس أمناء الجامعة اليابانية وأكاديمية الإنتاج الحربي للهندسة والتكنولوجيا، وعميد هندسة عين شمس و الباحث الرئيسي لمشروع اعتماد هندسة عين شمس، ووكيل شئون التعليم والطلاب بهندسة عين شمس، ومؤسس لشركة أفيلابس للبرمجيات المدمجة في مجال صناعة السيارات، ومدير فني للموزع الوحيد لشركة روكول أتوماشين في مجال أتمتة العمليات الصناعية، ومدير هندسي أول بشركة منتور جرافكس الامريكية، ومصمم لمعامل هندسة الحاسبات والنظم بمشروع البنك الدولي لتطوير هندسة عين شمس، ومراجع بمشروع البنك الدولي لتطوير كليات الهندسة بجامعات القاهرة والمنصورة والمنوفية وأسيوط، ومحاضر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - مركز التعليم المستمر، وأستاذ زائر بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين، واستشاري و مدرب هندسة التحكم الآلي لعدد من شركات البترول والغاز بمصر وسوريا والسعودية، وهو يعمل أستاذاً لهندسة أنظمة التحكم المدمجة بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ أكثر من 35 عاماً، حيث قام بتدريس وإدارة برامج أكاديمية وبحثية متقدمة في مجالات التحكم الرقمي، والأنظمة المدمجة، والتصميم المعتمد على النماذج، والقيادة الذاتية، والتعلم الآلي، والأمن السيبراني، والروبوتات. كم أنه قد ساهم في تطوير المناهج وتعزيز البحث العلمي بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وقاد سياسات وطنية لدعم منظومة الابتكار والبحث العلمي.



المعقب

وليد خالد الزواوي

أمين مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية – والقائم بأعمال رئيس قطاع شئون البحث العلمي والابتكار

(بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

تخرجت من كلية العلوم - جامعة الإسكندرية - عام ١٩٨٨ بتقدير ممتاز، وعُيِّنَ مساعدًا باحثًا في المركز القومي للبحوث، شعبة بحوث الصناعات الكيميائية، حتى عُيِّنَ باحثًا في الشعبة ذاتها عام 1997، وظلت عضواً فيه وفي لجانها. وقد عملت أستاذًا زائرًا في معهد فرجينيا بوليتكنيك بجامعة ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية من مارس 2005 إلى مايو 2007، وأستاذًا زائرًا في الكلية الدولية للورق والاتصالات المطبوعة والمواد الحيوية في فرنسا خلال عامي 2007-2008. وفي يوليو 2016 شغلت منصب رئيس شعبة بحوث الصناعات الكيميائية (بدرجة عميد كلية) حتى أبريل 2019. هذا بالإضافة إلى النشر العلمي في المجلات العالمية والمشاركة في مؤتمرات دولية بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا وجمهورية مصر العربية، فقد أشرفت على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وشاركت في أكثر من اثني عشر مشروعًا بحثيًا ممولًا من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (STDF) وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ومشاريع شراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا واليابان. كما سُجِّلَ في قائمة "من هو" في العلوم والهندسة لعام 2007-2008، وحصلت أيضًا على شهادات تقدير للنشر العلمي المتميز من المركز القومي للبحوث. فضلًا عن ذلك، فإنه في خلال مسيرتي المهنية، شاركت كقائد مجموعة مع فريق من الباحثين والخبراء في مجال صناعة اللب والورق في كل من مصر وفرنسا، والذي قام بتطوير برامج ومناهج علمية لتنمية مهارات العاملين في مجال صناعة الورق، من خلال برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني (المساعدة في إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني) - وهو برنامج بين الاتحاد الأوروبي ومصر في الفترة من 2010 إلى 2012. وفي أبريل 2019، صدر قرار من رئيس جمهورية مصر العربية بتعييني أمينًا لمجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية بدرجة نائب رئيس جامعة لمدة أربع سنوات، وتم تجديد تعييني لفترة ثانية في عام 2023، إضافة إلى ذلك، توليت مهام القيام بأعمال رئيس قطاع شئون البحث العلمي والابتكار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ يناير 2022 وحتى الآن.



المتحدث

د. معتر خورشيد

وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق.

د. معتر خورشيد هو وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق، وهو حاصل على دكتوراه الهندسة في مجال علوم الحاسب ونماذج المحاكاة، ودكتوراه الدولة في علوم الإدارة من جامعة باريس بفرنسا. وكانت رسالته للماجستير في تخصص الهندسة الصناعية من كلية الهندسة جامعة القاهرة، كما حصل على دبلوم متعمق في أساليب التخطيط الإنمائي، وعلى درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة عين شمس بمصر، كما تقلد د. معتر خورشيد عدد من المناصب القيادية والتنفيذية منها: وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري، و نائب رئيس جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث، ونائب رئيس الجامعة البريطانية بمصر، ومستشار رئيسي بمنظمة الأمم المتحدة في مجال نظم دعم القرار الإنمائي، وعميد كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي بجامعة القاهرة، وباحث رئيسي بمعهد الكويت للأبحاث العلمية. كما نشر الدكتور معتر خورشيد العديد من الأبحاث العلمية بالدوريات المحلية والأجنبية في مجالات النمذجة والمحاكاة، ونظم دعم القرار، والتحليل الاقتصادي الكلي، وتخطيط وإدارة التعليم العالي، ونظم البحث العلمي والابتكار، وتخطيط التنمية. كما قام بتطوير نماذج اقتصاد كلي وجزئي لتحليل السياسات الإنمائية لكل من: مصر، الكويت، اليمن، وفلسطين. وعمل د. معتر خورشيد مستشاراً لعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية منها: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية. ويرأس اللجنة العلمية لاتحاد جامعات البحر الأبيض المتوسط، وهو عضو عامل في الشبكة الدولية للنمذجة الاقتصادية، ومنتدى البحوث الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد مُنح الدكتور معتر خورشيد جائزة " الزعفة الأكاديمية " من الحكومة الفرنسية، لجهوده في دعم العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا في مجالات الثقافة والتعليم والبحث العلمي .

الأبعاد المعرفية والتنموية للبحث والتطوير والابتكار

ملخص البحث

يحتاج صانعو القرارات، بغية رسم سياسات علوم وتكنولوجيا وبحث وتطوير فعالة، إلى مؤشرات جديرة بالثقة للقياس المقارن لتقدم الدول نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة. وتهدف الورقة البحثية الراهنة الى تطوير دليل عالمي مركب للبحث والتطوير والابتكار واستخدامه لتقييم أداء دول العالم واقتصاداتها في مجالي البحث العلمي والتطوير، ومبادرات الابتكار والإبداع، وتأثيرهما التنموي والمجتمعي المتنامي في عصر المعرفة. وبرغم وجود شبهة اتفاق على أسلوب تقدير مكونات دالة الإنتاج البحثي ومؤشراته التحليلية على المستوي العالمي، تتعدد مقاربات قياس مصادر إنتاج الابتكار ومجالات تطبيقه ومخرجاته البديلة. ومن ثم تقترح الورقة إطار مفاهيمي متكامل لقياس وتقييم منظومة الابتكار. ويتميز الدليل المركب المقترح عن الأدلة السابقة الرامية لتقييم منظومة البحث والتطوير والابتكار والتحول المعرفي في قياسه بشكل منفصل للتأثير التنموي والمجتمعي من ناحية، وروابط البحث العلمي والابتكار من ناحية أخرى. وهي قضايا أضحت ذات تأثير واهتمام عميق في عصر المعرفة بالألفية الثالثة وما يتضمنه من قفزات غير مسبوقة في مجال التكنولوجيات الذكية والتحول الرقمي. وفي هذا الإطار، تم استخدام الدليل المركب لقياس معدلات الأداء البحثي والابتكاري لدول العالم وأقاليمه الجغرافية وتجمعاته الاقتصادية والسياسية التي وصلت الي (131) دولة بواقع (50) متغير لكل دولة في عام (2024). حيث سعت الورقة الى الإجابة على التساؤلات التي تدور حول السمات المميزة للدول الرائدة في مجال البحث العلمي والابتكار على المستويين العالمي والإقليمي، وأداء الدول العربية في إطار انتمائها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية، ومحيطها العربي من ناحية أخرى.

كلمات مفتاحية: البحث والتطوير، الإبداع والابتكار، الأدلة المركبة، التأثير التنموي والمجتمعي، الريادة المعرفية.



المتحدث

د. هشام هدارة

مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي

يمتلك الدكتور هدارة خبرة تمتد لأكثر من 40 عامًا في مجال البحث والتطوير وإدارة الأعمال في صناعة أشباه الموصلات والميكرو إلكترونيات. قبل تأسيسه لشركة SWS، عمل هشام في شركة Memscap كرئيس لمنطقة آسيا والشرق الأوسط، حيث أشرف على أنشطة تطوير الأعمال في المنطقة. وقبل ذلك، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس شركة Memscap مصر، وخلال تلك الفترة أسس وأدار مركزًا للبحث والتطوير يركز على تصميم الدوائر المتكاملة عالية التردد وتصميم مكونات MEMS للتطبيقات البصرية. وهو الشريك المؤسس والمدير العام لشركة Anacad مصر، والتي تم الاستحواذ عليها لاحقًا من قبل شركة Mentor Graphics. وحصل هشام على درجتي البكالوريوس والماجستير في الهندسة الكهربائية، كلاهما مع مرتبة الشرف الأولى، من جامعة عين شمس. كما حصل على درجة الدكتوراه في الميكرو إلكترونيات من المعهد الوطني للفنون التطبيقية في غرونوبل، فرنسا. وقد حصل بحثه حول موثوقية الترانزستورات دون الميكرو نية على جائزة أفضل أطروحة من المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS). شغل د. هدارة منصب أستاذ الميكرو إلكترونيات في جامعة عين شمس بالقاهرة. وهو مؤلف ومشارك في تأليف كتابين، وعدة براءات اختراع، وأكثر من 100 منشور علمي في مجلات ومؤتمرات دولية مرموقة. وله إسهامات مؤثرة في تطوير السياسات الوطنية في مجالات التحول الرقمي، والاقتصاد المعرفي، وربط البحث العلمي بالصناعة. وتمثل مسيرته نموذجًا متكاملًا يجمع بين التميز الأكاديمي، والريادة التقنية، والدور الاستشاري المؤثر في صنع القرار. ويعمل هشام عضوًا في مجلس إدارة كل من هيئة تنمية العلوم والتكنولوجيا (STDF) وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) في مصر. وقد قاد مؤخرًا فريقًا وطنيًا لتطوير سياسة وطنية للابتكار في مصر، ويعمل مستشارًا للابتكار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري.

(عرض
تقديمي)

تحديات بيئة الأعمال أمام الشركات الناشئة المعتمدة على الابتكار في مصر



المتحدث

د ماجد خشبة

أستاذ إدارة الأعمال بمعهد التخطيط القومي

يمتلك خبرة واسعة في إعداد العديد من دراسات المستقبل سواء بشكل فردي أو ضمن فريق من الباحثين، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من المهام الاستشارية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية، حيث قام بالعديد من المهام الاستشارية المرتبطة بالحكومة وإعادة الهيكلة المؤسسية في مؤسسات داخل مصر وخارجها، من بينها رئاسته لفريق استشاري لإعداد خطة استراتيجية وإعادة هيكلة تنظيمية وتأسيس نظام للجودة والمتابعة وتقييم الأداء لأمانة المجلس الأعلى للجامعات (2025-2024)، ورئاسته لفريق استشاري لإعادة الهيكلة الاستراتيجية والتنظيمية والوظيفية لمكتبة الإسكندرية (2023-2022)، كما أعد الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات والمعلومات (NSSI) لسلطنة عمان بالإضافة إلى استراتيجية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (NCSI) في السلطنة (2023-2022)، وكان باحثاً رئيسياً في مشروع تطوير قدرات مسؤولي التخطيط في مديريات الخدمات بمحافظة مصر بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عام 2020، وباحثاً رئيسياً في الفريق الاستشاري للهيكل التنظيمي والإداري والاستراتيجي لهيئة تنمية الصعيد عام 2020، وباحثاً رئيسياً في فريق إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية لمركز إدارة النفايات بأبوظبي (تدوير) عام 2019، وباحثاً رئيسياً في فريق تأسيس المركز الوطني لتنمية القوى العاملة بدولة الكويت عام 2015، وباحثاً رئيسياً للخطة الاستراتيجية لهيئة الموانئ البحرية السودانية عام 2018، وعضواً في فريق مسؤول عن إعادة هيكلة وزارة المالية بدولة الكويت عام 2009، كما تعاون الدكتور خشبة كمستشار مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت (API)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA).

الخبرات الدولية في توظيف وحوكمة التقنيات الناشئة لدعم منظومات الابتكار المستدام

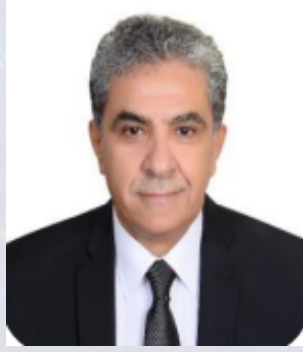
ملخص البحث:

تمثل التقنيات الناشئة: محوراً أساسياً لتعزيز التنمية والميزات التنافسية الوطنية والمؤسسية وجودة الحياة في العالم، ومنها: الذكاء الاصطناعي، تقنية النانو، والروبوتات، والمركبات ذاتية القيادة، وإنترنت الأشياء، واجهات الإنسان والآلة علم الأعصاب، وعلم الأحياء التركيبي، وعلم الجينوم، والطب الشخصي، والتطبيب عن بُعد، وسلسلة الكتل (البلوك تشين)، وأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، وغيرها. وقد تصاعدت وتيرة الاستثمار في التقنيات الناشئة مع تصاعد أدوارها في كافة مجالات التنمية، مع توقعات بنمو حجم سوق التقنيات الناشئة بحوالي ستة أضعاف بحلول عام 2033، ليصل إلى 16.4 تريليون دولار. في ضوء ذلك، فرضت قضية حوكمة التقنيات الناشئة في علاقتها بالابتكار ودعم التنمية المستدامة نفسها على الأجندات العالمية، ومنها اللقاء الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF: عام 2025 الذي تناول القضية من منظور (التكامل التكنولوجي / الأخلاقي) في تلك التقنيات لتفعيل أدوارها في التعامل مع تحديات عالمية كبرى مثل: تحديات تغير المناخ، فجوات اللامساواة وعدم الإنصاف، وتحديات التشغيل وغيرها. تناولت الدراسة قضية حوكمة التقنيات الناشئة عبر ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: حوكمة التقنيات الناشئة لدعم الابتكار المستدام – مفاهيم وملاحم عالمية، و المحور الثاني: مبادرات عالمية متعددة لحوكمة التقنيات الناشئة لدعم الابتكار المستدام والمحور الثالث: الحالة المصرية: حوكمة التقنيات الناشئة لدعم الابتكار في ضوء الخبرات العالمية وقد خلصت الدراسة من الاستعراضات المفاهيمية، ومن عرض أفضل الخبرات والتجارب العالمية في مجال حوكمة التقنيات الناشئة الى طرح نموذج وطني لحوكمة تلك التقنيات، والذي يهدف الى تمكين مصر من حوكمة تلك التقنيات وتسخيرها بشكل استباقي، شامل، ومسؤول، لدعم الابتكار والتنمية المستدامة الوطنية. واقترحت الدراسة أن يعهد بمسؤولية تطبيق النموذج المقترح الى (المجلس الوطني للتعليم والبحث والابتكار)، الذي تأسس عام 2024، باعتباره مسؤولاً عن وضع الاستراتيجية الوطنية والخطط والبرامج لتطوير التعليم والبحث والابتكار وآليات متابعة تنفيذها بالتنسيق مع الوزارات والجهات والأجهزة المعنية.

الكلمات المفتاحية: التقنيات الناشئة، حوكمة التقنيات الناشئة، الابتكار المسؤول المستدام، التقنيات للصالح العام، الإطار الاستباقي لحوكمة التقنيات الناشئة.

الجلسة الثانية الابتكار الأخضر لدعم التنمية المستدامة	00: – 3.00 م
--	--------------

د. خالد فهمي الأستاذ بمعهد التخطيط القومي ووزير البيئة السابق – المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا- سیداری	رئيس الجلسة
- دور الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استكشافية د. خالد عطية – نائب رئيس معهد التخطيط القومي لشئون البحوث والدراسات العليا - الابتكار الغذائي في مواجهة تحديات تغير المناخ د. خالد أعددور – باحث دائم بالمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات؛ الجزائر - الابتكار الأخضر في مصر: آفاق التمويل والتطبيق لتحقيق التنمية المستدامة أ. محمد الحسيني عبد الحميد – باحث بالأمانة العامة بمجلس النواب - تشريعات الذكاء الاصطناعي كأداة لتحفيز الابتكار في الاقتصاد الأخضر: إطار قانوني لتحقيق التنمية المستدامة - المستشار أحمد مختار المنسي – المكتب الفني لقطاع المحاكم المتخصصة – وزارة العدل	المتحدثون
د. محمد حجازي – استشاري تشريعات الابتكار والتحول الرقمي د. نزار سامي – مدير مشروعات الابتكار والنمو الشامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المعقبان



رئيس الجلسة

د. خالد فهمي

**الأستاذ بمعهد التخطيط القومي ووزير البيئة السابق – المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية
للمنطقة العربية وأوروبا- سيداري**

الدكتور خالد فهمي يشغل منصب أستاذ بمعهد التخطيط القومي ووزير البيئة الأسبق. يتولى حالياً منصب المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (سيداري) منذ يناير 2025، حيث يقود جهود المركز في دعم قضايا البيئة والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي. شغل د. فهمي منصب وزير البيئة في مصر من يونيو 2014 حتى يونيو 2018، وقاد خلالها تنفيذ برامج وطنية كبرى لحماية الموارد الطبيعية، وتطوير التشريعات البيئية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما شغل منصب وزير الدولة لشؤون البيئة في عام 2013، وأسهم في صياغة السياسات العامة ووضع خطط العمل الوطنية لحماية البيئة. يمتلك د. خالد فهمي خبرة أكاديمية واسعة، حيث عمل أستاذاً لاقتصاديات البيئة بمعهد التخطيط القومي بين عامي 2018 و2020، وساهم في تطوير برامج الدراسات العليا وأشرف على العديد من مشروعات البحوث التطبيقية في مجالات الاقتصاد الأخضر وتحليل السياسات البيئية. كما شغل منصب كبير مستشاري الحكومة في منظمة كير الدولية بمصر، وشارك في تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات ودعم اللامركزية، بالإضافة إلى عمله مستشاراً للعديد من الهيئات الوطنية والدولية. تتجاوز خبرة د. فهمي 25 عاماً في التعامل مع قضايا السياسات المتعلقة بإدارة البيئة والحكومة والتنمية الاقتصادية، مع تركيز خاص على اقتصاديات التلوث الصناعي، والجوانب المؤسسية والقانونية لإدارة البيئة، ودراسات تقييم الأثر البيئي، وخطط العمل البيئي، وتقييم برامج إصلاح السياسات البيئية. وقد قاد وشارك كخبير رئيسي في عدة مشروعات كبرى ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة المصري، ووزارة التنمية المحلية، وعدد من المحافظات ومنظمات المجتمع المدني. نشر د. خالد فهمي أكثر من 20 تقريراً ودراسة حول قضايا إدارة البيئة، وقاد العديد من فرق البحث العلمي، ويعد عضواً أساسياً في مجموعة السيناريو العالمي (GSG)، مما يجعله من أبرز صناع القرار والخبراء في سياسات البيئة والتنمية المستدامة في مصر والمنطقة العربية.



المعقب:

د. محمد حجازي

استشاري تشريعات الابتكار والتحول الرقمي

الدكتور محمد حجازي هو من أبرز الخبراء في مجال السياسات العامة، وصياغة التشريعات، والتنظيمات، ويتمتع بخبرة تتجاوز 20 عامًا في قيادة التحول الرقمي ووضع السياسات المتعلقة بالتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات. يمتلك خبرة واسعة في مجالات حقوق الملكية الفكرية (IPR)، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، والتجارة الإلكترونية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يجعله شخصية محورية في تعزيز الاقتصاد الرقمي علي الصعيد الوطني والإقليمي. خلال عمله كرئيس للجنة التشريعات والقوانين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، قاد حجازي صياغة تشريعات محورية مثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقانون حماية البيانات الشخصية، ووضع أسس حوكمة رقمية تدعم الابتكار والتطور التكنولوجي. قاد الدكتور حجازي خلال فترة إدارته لمكتب حقوق الملكية الفكرية بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) مبادرات بارزة، من بينها إنشاء أول معمل للأدلة الرقمية لقضايا الملكية الفكرية في الشرق الأوسط، وخفض معدلات قرصنة البرمجيات في مصر. وقدم حجازي أكثر من 100 برنامج لبناء القدرات استهدفت القضاة، ووكلاء النيابة، وضباط الشرطة، والمسؤولين الحكوميين، وقادة القطاع الخاص، حيث ركزت هذه البرامج على الأمن السيبراني والتحول الرقمي والملكية الفكرية وتنفيذ السياسات. على الصعيد الإقليمي والدولي، تعاون الدكتور حجازي مع منظمات مثل الإسكوا UN-ESCWA، WIPO، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وبنك التنمية الأفريقي AfDB، لتطوير استراتيجيات ابتكارية وسياسات حوكمة البيانات، وتعزيز قدرات المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يحمل الدكتور محمد حجازي درجة الدكتوراه في قانون الملكية الفكرية، والماجستير في القانون التجاري الدولي، إلى جانب شهادات متقدمة في حماية البيانات والأمن السيبراني والخصوصية وحماية البيانات.



المعقب

د. نزار سامي

مدير مشروعات الابتكار والنمو الشامل برنامج الامم المتحدة الانمائي

د. نزار سامي هو خبير بارز في مجال إدارة التكنولوجيا وريادة الأعمال، يتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثين عامًا في التدريب المهني والاستشارات القيادية. يشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة الجمعية الدولية لإدارة التكنولوجيا (IAMOT)، وهي المنظمة العالمية الرائدة في تطوير التعليم والبحث في إدارة التكنولوجيا. كما يشغل عضوية مجلس إدارة المجلس العربي للمسؤولية الاجتماعية (ACSR)، حيث يساهم في تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في العالم العربي. وأسس نزار سامي في عام 2017 مبادرة "رواد النيل (Nilepreneurs)"، وهي مبادرة وطنية تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في مصر، تحت رعاية البنك المركزي المصري وتدار بواسطة جامعة النيل. وقد لعبت هذه المبادرة دورًا محوريًا في تمكين رواد الأعمال وتعزيز الابتكار في الاقتصاد المصري. وعمل نزار سامي نائبًا للمدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، حيث أشرف على خمسة قطاعات تدريبية أساسية وأربعة قطاعات وظيفية مساندة، مما ساهم في تطوير الكوادر المصرفية وتعزيز الأداء المؤسسي. وخلال مسيرته المهنية، قدم أكثر من 1000 دورة تدريبية في مجالات الاستراتيجيات، الابتكار، التحول الرقمي، إدارة المشاريع والمخاطر، القيادة، وريادة الأعمال في مصر وأفريقيا والمنطقة العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع نزار سامي بسمعة مرموقة كمدرّب محترف ومستشار استراتيجي، وقد حصل على العديد من شهادات التقدير والتزكيات من خبراء ومؤسسات مرموقة.



المتحدث

د. خالد عطية

نائب رئيس معهد التخطيط القومي لشئون البحوث والدراسات العليا

المدير السابق لمركز التخطيط والتنمية البيئية، لديه خبرة أكاديمية وبحثية واستشارية وتدريبية واسعة النطاق في مصر وخارجها، وهو حاصل على الدكتوراه من جامعة استراثكلاند بالمملكة المتحدة عام 1999، وهو يمتلك خبرة تدريسية متنوعة في مرحلتي التعليم الجامعي والدراسات العليا، حيث تولى تدريس مقررات متعددة للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في مصر وخارجها، مع التركيز بشكل خاص على موضوعات المحاسبة البيئية والتخطيط والتنمية المستدامة. ويتميز بإنتاجه البحثي المتنوع من خلال منشوراته العلمية المحكمة في مجال تخصصه، كما أنه قد أشرف على وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في مصر وخارجها. كما أنه قد ساهم في بناء وتطوير العديد من المناهج والخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية والمهنية في مرحلتي الدراسات العليا والجامعية، وهو مدرب دولي معتمد، ولديه خبرات متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي والتعليم الإلكتروني. كما أنه يتمتع بخبرة إدارية واستشارية موسعة من خلال مشاركته في العديد من الأنشطة الاستشارية مع جهات دولية ووطنية عديدة منها: البنك الدولي بنك التنمية الأفريقي ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بصفته مديراً لها أو مستشاراً بها، كما أنه تقلد مناصب قيادية متعددة في رئاسة وعضوية اللجان الأكاديمية والإدارية في المؤسسات التعليمية المختلفة. كما أنه يحمل عضوية في جمعيات مهنية متخصصة وحصل على منح وجوائز تقديرية متنوعة، مما يجسد تميزه البحثي والأكاديمي والمهني في مجالات المحاسبة البيئية والتخطيط والتنمية المستدامة.

دور الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استكشافية

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق الابتكار الأخضر كتوجه استراتيجي للدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي والحفاظ على البيئة، حيث استعرضت الإطار المفاهيمي للابتكار الأخضر ومؤشرات قياسه وأوضحت علاقته بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وأجرت تحليلاً استكشافياً لتجارب الدول المتقدمة والنامية والعربية في تطبيق الابتكار الأخضر لاستخلاص الدروس المستفادة لمتخذي القرار المصري. خلصت الدراسة إلى أن الابتكار الأخضر يشمل تطوير منتجات وعمليات جديدة تقلل الأثر البيئي وتعزز الاستدامة، وأن نجاح الدول المتقدمة اعتمد على الاستثمار المكثف في البحث والتطوير والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بينما اعتمدت الدول النامية على الدعم الحكومي القوي وتطوير البنية التحتية، في حين تميزت ممارسات وتجارب الدول العربية في تطبيق الابتكار الأخضر بالتركيز على قطاع الطاقة المتجددة وتبنيها الاستراتيجيات الوطنية طويلة الأجل مع وجود تحديات لديها في التمويل وبناء القدرات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مصر لسياسات وطنية تدعم تطبيق الابتكار الأخضر من خلال قيامها بما يلي: زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير الشراكات المؤسسية، وتبني استراتيجية الاقتصاد الدائري، وربط الحوافز الضريبية بالاستدامة البيئية، والتوسع في الطاقة المتجددة، ودعم الزراعة الذكية، وإلزام المشروعات بمعايير البناء المستدام، وتطوير النقل الجماعي منخفض الانبعاثات، وأن نجاح تطبيق الابتكار الأخضر في مصر يتطلب وجود رؤية استراتيجية شاملة واستثماراً مستداماً وتعاوناً مؤسسياً، مع ضرورة تطوير مؤشرات قياس وطنية ودراسة دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تعزيز الابتكار الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الأخضر، التنمية المستدامة، الاقتصاد الدائري، السياسات البيئية، مصر



المتحدث
د. خالد أعدور

باحث دائم بالمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات؛ الجزائر

باحث في القانون الدولي للبحار بقسم الأنظمة البيئية المائية لدى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر ورئيس مصلحة البيئة ومراقبة النوعية بالمركز ، والمستشار القانوني خلال الفترة من 2015 إلى 2020. حاصل على بكالوريوس في القانون العام سنة 2006 ، وعلى دبلوم القانون الإداري من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة عام 2010 وحاصل على ماجستير في القانون الدولي بجامعة قسنطينة عام 2014 وعلى الدكتوراه عام 2021 ، عمل بالتدريس كأستاذ مشارك بعدة جامعات بالجزائر خلال الفترة ما بين أعوام 2014 إلى سنة 2020. حائز على زمالة في القانون الدولي للبحار من المعهد الكوري البحري بكوريا الجنوبية عام 2019 وحاصل على زمالة UNNF في قانون البحار بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2022، عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي سابقا وعضو مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية في الصيد البحري وتربية المائيات EPE CNRDPA COMPANY SPA ، وأمين عام نقابة الباحثين الدائمين سابقا.

الابتكار الغذائي في مواجهة تحديات تغير المناخ

ملخص البحث:

أصبح الابتكار الغذائي يشكل قاعدة صلبة لضمان الأمن الغذائي على المدى المتوسط والمدى البعيد سواء من خلال توفير ابتكارات زراعية ذكية وإنشاء مزارع سمكية مستدامة وتعزيز التنوع البيولوجي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتخفيف من الآثار البيئية وتقليل التكاليف وربح الوقت، كما يساهم الابتكار الغذائي في إيجاد بدائل غذائية وتحسين تقنيات النقل والتخزين وضمان سلاسل التوريد المرنة للمنتجات والحفظ والتغليف الذكي للغذاء وغيرها من الابتكارات المساهمة في ضمان الأمن الغذائي. ومن أجل ذلك حاول المجتمع الدولي بالشراكة مع القطاع الخاص أن يلعب دورا إيجابيا من خلال دعم الجوانب المالية والاقتصادية وتثمين التعاون وخلق بيئات مناسبة للابتكارات الغذائية ومساعدة الدول النامية في وضع برامج للتخفيف من آثار تغير المناخ لضمان الأمن الغذائي؛ وعلى الرغم من كل تلك الجهود المبذولة في هذا الصدد إلا أن التحديات على الصعيد الدولي والوطني ساهمت في إبطاء عمليات الانتقال الغذائي المستدام وضمان الأمن الغذائي على المدى المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الغذائي؛ الأمن الغذائي؛ تغير المناخ؛ التنمية المستدامة



المتحدث

أ/محمد الحسيني عبد الحميد

باحث بالأمانة العامة بمجلس النواب

ماجستير الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الدراسات العليا الأفريقية، جامعة القاهرة، قسم اقتصاد، تقدير جيد جداً، 2023. دبلوم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الدراسات العليا الأفريقية، جامعة القاهرة، قسم اقتصاد تقدير جيد، 2014. بكالوريوس التجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، قسم المحاسبة، تقدير جيد، 2011.

الابتكار الأخضر في مصر: آفاق التمويل والتطبيق لتحقيق التنمية المستدامة

ملخص البحث:

إن دعم الابتكار بشكل عام يمكن أن يكون عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا البحث يهدف إلى فتح المجال لفهم أعمق عن كيف يمكن للابتكار الأخضر أن يساهم في تحسين الأداء البيئي، وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة، فضلاً عن تأثيره الكبير على الاقتصاد والمجتمع، حيث يهدف البحث إلى تحليل دور الابتكار الأخضر كأداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، من خلال تناول الإطار النظري لمفهوم الابتكار الأخضر وعلاقته بأبعاد التنمية المستدامة، مع التركيز على آليات تمويله والتحديات التي تواجهه في مصر، كما يتناول البحث أهمية أدوات التمويل المبتكرة في دعم وتعزيز دور الابتكار الأخضر، كما يُبرز جهود الدولة المصرية في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال السياسات والمبادرات والمشروعات، مثل التوسع في الطاقة المتجددة والنقل النظيف ومشروعات إدارة النفايات. كما يقوم البحث بتسليط الضوء على أدوات التمويل الأخضر، ويحلل الفجوات التمويلية التي تعيق تسريع وتيرة التحول الأخضر، مسلطاً الضوء على فرص تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، لتقديم قراءة معمقة لواقع وتطبيقات الابتكار الأخضر في مصر. ويختتم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات الموجهة لصانعي القرار بهدف تعزيز البيئة الداعمة للابتكار الأخضر، وتفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يساهم في خلق اقتصاد تنافسي منخفض الانبعاثات، قادر على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها مصر، وذلك في ضوء مستهدفات رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الأخضر، التنمية المستدامة، التمويل الأخضر، التحديات البيئية، التنمية الاجتماعية، الطاقة المتجددة، الموارد الطبيعية



المتحدث- المستشار/ أحمد مختار المنسي

المكتب الفني لقطاع المحاكم المتخصصة – وزارة العدل

هو باحث دكتوراه الإشراف المشترك بين جامعة Wake Forest بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة القاهرة أطروحة بعنوان "الإطار التشريعي والتنظيمي لاستخدام تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية دراسة مقارنة لوضع مصر والولايات المتحدة" وماجستير الجريمة الإلكترونية والأدلة الرقمية من الجامعة البريطانية والمعتمد من جامعة South London بإنجلترا. ماجستير القانون العام - كلية الحقوق. كما أنه تدرج بالنيابة العامة حتى عام 2011 ثم قاضياً بالمحاكم الاقتصادية لمدة سبع سنوات مختصاً بتطبيق القضاء المدني والتجاري والافلاس والملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية ثم مديراً لمركز معلومات الشهر العقاري بوزارة العدل ثم عضواً للمكتب الفني لقطاع المحاكم المتخصصة ومدير برنامج المساعدة القانونية التابع لقطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وحتى الآن، محاضر بالجامعة الألمانية وكلية الدفاع الوطني ومعهد تكنولوجيا المعلومات بوزارة الاتصالات ITI فيما يخص الإطار القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، الإطار التشريعي لحماية البيانات الشخصية والجرائم الإلكترونية والبلوك تشين . ومتحدث في عدد من الندوات المتعلقة الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والجرائم الإلكترونية

تشريعات الذكاء الاصطناعي كأداة لتحفيز الابتكار في الاقتصاد الأخضر: إطار قانوني لتحقيق التنمية المستدامة

ملخص البحث:

يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ويُعد الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الأساسية لهذا التحول ومع ذلك، فإن غياب إطار تشريعي متكامل يواكب التطورات التكنولوجية يمثل تحدياً أمام توظيف الذكاء الاصطناعي بفعالية في دعم الاقتصاد الأخضر تهدف هذه الورقة إلى تحليل الواقع التشريعي في مصر فيما يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجالات البيئية، واستعراض التجارب الدولية الناجحة لاستخلاص إطار قانوني يُحفز الابتكار الأخضر ويعزز من فعالية السياسات العامة وتعتمد الورقة على منهجية تحليلية مقارنة تجمع بين دراسة النصوص القانونية المصرية والدولية، وتحليل بيانات من منظمات أممية ودولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتتوصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التشريعية التي تسهم في تهيئة بيئة قانونية داعمة للابتكار في الذكاء الاصطناعي، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي - الاقتصاد الأخضر - التشريع - التنمية المستدامة - الابتكار التكنولوجي

الجلسة الثالثة: جلسة حوارية ابتكارات التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة		3:00 – 4:30 م
د. أشرف العربي – رئيس معهد التخطيط القومي • د. هالة السعيد – مستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة • د. إسلام عزام – نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية • أ. إبراهيم سرحان – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية		إدارة الجلسة المتحدثون



إدارة الجلسة د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

يشغل الأستاذ الدكتور أشرف العربي منصب رئيس معهد التخطيط القومي بالقاهرة، وعضوية المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية، ومجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى جانب كونه الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وعضو مجلس أمناء جامعة الملك سلمان الدولية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت. كما يترأس المجلس الاستشاري للهيئة الوطنية للإعلام (ماسيرو)، وهو عضو بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمجمع العلمي المصري. تولى العربي منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي (2012)، ثم وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حتى 2017، ومثل مصر كمحافظ لدى مؤسسات دولية بارزة، في مقدمتها: البنك الدولي، وبنك التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الأفريقي. عمل مستشاراً بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (2017-2022)، وعضواً بمجلس إدارة البنك المركزي المصري (2019-2023). حصل العربي على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من جامعة ولاية كانساس (2004)، ويُعد من أبرز الخبراء في مجالات التخطيط والتنمية والسياسات الاقتصادية الكلية واقتصاديات التعليم وسوق العمل. له العديد من الأبحاث العلمية وأوراق السياسات، وشارك بالتدريس في جامعات مصرية ودولية، وحصل على جوائز أكاديمية مرموقة، كأفضل محاضر في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2006، كما حصل على جائزة أفضل طالب دراسات عليا بقسم الاقتصاد بجامعة ولاية كانساس الأمريكية عام 2003.



المتحدث الرئيسي د. هالة السعيد

مستشارة رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة

تشغل الأستاذة الدكتورة هالة حلمي السعيد حالياً منصب مستشار الرئيس عبد الفتاح السيسي للشؤون الاقتصادية منذ يوليو 2024. شغلت قبل ذلك منصب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية من يناير 2020 حتى يونيو 2024، ووزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري من فبراير 2017 وحتى ديسمبر 2019. قامت الدكتورة هالة السعيد بتأسيس أول صندوق سيادي في مصر وتولت رئاسة مجلس إدارته كأول رئيس له، وهو إنجاز مهم ساهم بشكل كبير في تطوير المشهد الاقتصادي واستراتيجية الاستثمار في مصر. وتعد من الشخصيات النسائية البارزة، حيث حصلت على جائزة أفضل وزيرة عربية في الدورة الأولى من جائزة التميز الحكومي العربي في نوفمبر 2020. خلال عملها في الوزارة، قادت السعيد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) بالتعاون مع شركاء التنمية من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تماشياً مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وأجندة أفريقيا 2063. وتتكامل هذه المسيرة المهنية الطويلة للدكتورة هالة السعيد مع إسهاماتها الأكاديمية المتنوعة التي تضم مجموعة واسعة من الأوراق البحثية والدراسات والتقارير المشهود لها دولياً في موضوعات اقتصادية عديدة، من أبرزها دراسات عن إصلاح القطاع المالي والمصرفي والتمويل الدولي، والإصلاح الاقتصادي. كما تشمل مسيرتها جهوداً تطوعية كعضو في مجلس أمناء مؤسسة مجدي يعقوب الخيرية ومستشفى أهل مصر للحروق، تعزيزاً لمسؤوليتها الاجتماعية وحرصها على دعم المبادرات الإنسانية والتنمية. ومن خلال عضويتها في مجلس إدارة البنك المركزي المصري، تولت السعيد منصب المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري لمدة ثماني سنوات، حيث قادت المعهد برؤية استراتيجية طموحة لتطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي من خلال منظومة تدريبية متكاملة تواكب أحدث التطورات العالمية. وخلال فترة قيادتها، نجحت في تطوير المعهد بشكل جذري وقادت فريقاً من الخبراء والاستشاريين للحصول على الاعتماد الدولي، ليصبح أول معهد تدريب مصرفي ومالي معتمد في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغلت د/ هالة السعيد أيضاً عدة مناصب، من بينها منصب مستشار محافظ البنك المركزي المصري وعضو مجلس أمناء وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك المركزي، وعضو مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي الدولي، وتشغل حالياً منصب عضو مجلس

إدارة غير تنفيذي في بنك الشركة المصرفية العربية الدولية. وفي إطار التزامها بالمسؤولية المجتمعية والتنمية الاجتماعية، تشغل الدكتورة هالة السعيد منصب عضو مجلس أمناء في كل من مؤسسة مجدي يعقوب للقلب ومؤسسة أهل مصر للتنمية، حيث تساهم في دعم المبادرات الصحية وبرامج الرعاية المجتمعية. حصلت الدكتورة هالة السعيد على درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1989 من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وفي عام 2011، كانت أول عميد منتخب لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم مساعداً لرئيس جامعة القاهرة للبحث العلمي والعلاقات الخارجية خلال الفترة من سبتمبر 2013 وحتى 2016. خلال رحلتها الأكاديمية الفعالة، مهدت مساهماتها في التعليم والإدماج وتمكين الشباب الطريق لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.



المتحدث

د. إسلام عزام

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

شغل الدكتور إسلام عبد العظيم عزام منصب نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية منذ يناير 2021. ويعمل كذلك أستاذ التمويل بكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والتي انضم لها كأستاذ متفرغ منذ عام 2005، حيث قام بتدريس برامج تمويل الشركات والتمويل الدولي والمشتقات المالية، للاستثمار، والاقتصاد القياسي لطلاب الدراسات العليا والبركالوريوس. ومنذ حصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي والسياسة النقدية من جامعة كاليفورنيا إيرفين عام 2003، عمل الدكتور إسلام أستاذًا زائرًا بعدة جامعات بالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية. ويتمتع عزام بخبرة طويلة في مجال التمويل والاستثمار، حيث شغل منصب عضو مجلس إدارة بالعديد من الشركات المدرجة وغير المدرجة بالبورصة المصرية. كما عُين مستشارًا ماليًا بوزارة الاستثمار، وهيئة التمويل العقاري، وهيئة سوق المال. ونشر الدكتور إسلام عزام العديد من الأبحاث الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويل البورصة إلى شركات مساهمة، وهيكل ملكية المؤسسات المالية في عددًا من المجالات الدولية المتخصصة.



المتحدث

أ. إبراهيم سرحان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

يشغل إبراهيم سرحان منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة "إي فاينانس" وهو من أبرز خبراء القطاع المالي في مصر ويحظى سرحان بخبرة تربو على 30 عاما من واقع عمله بالعديد من القطاعات الاقتصادية وتولى عدة مناصب قيادية في صناعة الاتصالات والتكنولوجيا المالية. قام سرحان بتأسيس مجموعة "إي فاينانس" عام 2005، وقبل ذلك، عمل لمدة 13 عاما في "ICL" إلى جانب شغل عدة مناصب إدارية عليا في شركتي Triangle و Raya Integrated " وخلال مسيرته الرائدة، شغل سرحان عضوية مجلس الإدارة بالعديد من المؤسسات المجتمعية والجمعيات، ومن بينها غرفة التجارة الأمريكية، وغرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات، واتحاد الصناعات المصرية، ومعهد التخطيط القومي، ومصر للمقاصة، ومصر للطيران وغيرها. حصل إبراهيم سرحان على شهادة بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة، إلى جانب دبلوم الإدارة التنفيذية العليا من جامعة هارفارد عام 2011

الجلسة الرابعة	10:00 – 11:30 ص
الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة	

د. ماجد عثمان مدير المركز المصري لبحوث الرأي (بصيرة) ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق	رئيس الجلسة
- السياسات الدولية للابتكار الاجتماعي في ضوء مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة: رؤية تحليلية نقدية د. نيفين زكريا – أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس - تنمية رأس المال البشري والمعرفي لدعم الابتكار في مصر (عرض تقديمي) د. هاني عياد – المدير التنفيذي لصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ السابق - الابتكار الاجتماعي وحل معضلة التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في الزراعة في مصر: الفرص والحدود د. هويدا رومان – الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والأستاذ الزائر بمعهد التخطيط القومي	المتحدثون
د. أحمد زايد – أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة ومدير مكتبة الإسكندرية	المعقب



رئيس الجلسة

د. ماجد عثمان

مدير المركز المصري لبحوث الرأي (بصيرة) ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق

د. ماجد عثمان هو عضو المجلس القومي للمرأة، وعضو مجلس إدارة معهد التخطيط القومي، ومقرر اللجنة الاستشارية العليا للتنمية البشرية، ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب، وعضو مجلس أمناء كلية الشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية، وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية، وعضو مجلس أمناء مؤسسة تكاتف ومستشفى الناس ومؤسسة الابتكار من أجل التنمية المستدامة. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2011 في حكومة تسخير الأعمال. رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري من 2005 إلى 2011. مدير المركز الديموغرافي بالقاهرة 2004. حاصل على الماجستير (عام 1984) والدكتوراه (عام 1987) من جامعة كيس في الولايات المتحدة. يشغل حالياً منصب أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. وهو المؤلف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية الوطني، وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام 2024. وهو يتمتع بخبرة عمل واسعة في العديد من الدول منها البحرين ومصر- وعمان والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. كما يشغل عضوية مجلس العديد من الجهات الحكومية والأهلية.



المعقب

د. أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة ومدير مكتبة الإسكندرية

هو أحد أبرز المفكرين الاجتماعيين في العالم العربي، ويشغل منصب مدير مكتبة الإسكندرية منذ أغسطس 2022، وهو أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة، ويتمتع بمسيرة أكاديمية وإدارية تمتد لأكثر من ثلاثين عامًا. وتولّى الدكتور/ زايد مناصب قيادية بارزة، منها عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، والمستشار الثقافي لمصر في الرياض، ورئيس قسم الاجتماع بمعهد البحوث والدراسات العربية. كما شغل عمادة معهد إعداد القادة بطلوان، وكان مستشارًا لبرنامج القضايا الاجتماعية بمركز معلومات مجلس الوزراء، وعضوًا في مجلس الشيوخ المصري - .ساهم الدكتور/ زايد في تأسيس عدد من الجامعات والكليات، فقد كان عضوًا في اللجنة العليا لتأسيس الجامعات الأهلية الجديدة (مثل جامعة الجلالة - جامعة الملك سلمان - جامعة العلمين - جامعة المنصورة الجديدة - والجامعات التكنولوجية)، وله سجل حافل في تطوير السياسات التعليمية والثقافية. ألّف وترجم أكثر من 200 عمل علمي، من أبرز كتبه: تناقضات الحداثة في مصر، خطاب الحياة اليومية في مصر، والبناء السياسي في الريف المصري، وصوت الإمام، إضافة إلى ترجمات لأعمال أكاديمية مؤثرة مثل: الحياة سياسة وكتاب العقل الاجتماعي. ولقد نال جوائز مرموقة منها جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام 2007، وجائزة الدولة للتفوق العلمي في العلوم الاجتماعية عام 2004. ويعد من أبرز رموز الثقافة والفكر في مصر والعالم العربي بعضويته المؤثرة في لجان ومجالس عديدة، أبرزها: المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس القومي للمرأة، ولجنة العلوم الاجتماعية باللجنة الوطنية لليونسكو.



المتحدث

د. نيفين زكريا

أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

أستاذ علم الاجتماع السياسي ورئيس قسم الفلسفة والاجتماع السابق كلية التربية جامعة عين شمس، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية حتى مارس 2026. قامت بتدريس العديد من المقررات التدريسية بكلية الاقتصاد والعلوم والسياسية جامعة المستقبل مثل مقررات تطور النظريات السياسية، وعلم الاجتماع الإداري، وعلم الاجتماع التربوي، وحقوق الإنسان، والهجرة واللاجئين وغيرها. حصلت على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع عام 2009 من جامعة عين شمس بتقدير ممتاز، كما حصلت على زمالة ما بعد الدكتوراه في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (SSRC) بجامعة نيويورك من 20 مايو 2012 إلى 15 يوليو 2012. لديها خبرة علمية أكاديمية تجاوزت الست وعشرين عاما وقامت بنشر العديد من الدراسات أخرى دراسة نشرت في 31 مايو 2025 بدار نشر سبرنجر ناتشر الدولية تحت عنوان: "الحكومة العامة الجديدة كوسيط بين السياسات الصحية والأمن الاجتماعي في مصر في ظل تفشي وباء كورونا". تقع أهم الاهتمامات البحثية في مجالات مختلفة من علم الاجتماع مثل المنظمات غير الحكومية، والسياسات السكانية، والحركات الاجتماعية والعمالية والخدمة المدنية وقضايا التنمية البشرية والتخطيط الحضري والحكومة العامة الجديدة، وسياسات الهجرة، والابتكار الاجتماعي، ومستقبل علم الاجتماع السياسي، كما قامت بالمشاركة في العديد من المشروعات البحثية والمؤتمرات الدولية التي تغطي هذه المجالات.

السياسات الدولية للابتكار الاجتماعي في ضوء مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة: رؤية تحليلية نقدية

ملخص البحث:

ترصد هذه الورقة وتحلل السياسات الدولية للابتكار الاجتماعي ومدى تطبيقها لمؤشرات الحوكمة العامة الجديدة؛ حيث تم طرح تلك السياسات وفق خمسة محددات تتضمن: التدابير التطبيقية لصنّاع تغيير قواعد اللعبة (Game Changers) بعواملها المحورية والداخلية والخارجية، والاتجاهات المرتبطة بسياقات الفرص الهيكلية للقوة، والإجراءات الفاعلة المعاصرة في ضوء المتغيرات العالمية والتكتلات الدولية، والعلاقات القائمة على التشاركية والشراكة والتشبيك بين مجمل القطاعات، وتوجهات بلدان الجنوب العالمي المتعلقة بالابتكار الاجتماعي التحويلي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إيجابية تأثير العوامل المحورية (المحفزة)، والخارجية (المعوقة)، والداخلية (الداعمة) على ديناميكيات سياسات الابتكار الاجتماعي؛ وهو ما يرتبط بالتوجه الاستراتيجي الذي تستند إليه الحوكمة العامة الجديدة، والمساهمة الإيجابية لتحليل طبيعة العلاقة النظرية بين ريادة الأعمال الإقليمية والابتكار من منظور فرضية تطابق المعرفة (KM) في ربط المعرفة باحتياجات السوق في الاقتصادات المحلية، وارتباط بناء الثقة داخل برامج ومشروعات الابتكار الاجتماعي بتوافر بنية تحتية معلوماتية متاحة لأصحاب المصلحة الرئيسيين. وأوصت الورقة بضرورة تشكيل كتل فكري أخلاقي رفيع المستوى لانتقاء السياسات الابتكارية التي تعزز سلامة واستدامة أفكار وقيم وثقافة المجتمع، بل وتعكس احتياجاته وطموحاته.

كلمات مفتاحية: الحوكمة العامة الجديدة - سياسات الابتكار الاجتماعي - الشراكة - البنية المعلوماتية - التأخر الثقافي.



المتحدث

د. هاني عياد

المدير التنفيذي لصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ السابق

دكتور هاني عياد هو رئيس مجلس إدارة جمعية شباب رواد الأعمال (YEN)، حيث يكرس جهده وشغفه لبناء نظام بيئي مزدهر للابتكار في مصر. تتمثل مهمته في تمكين رواد الأعمال الشباب من خلال توفير بيئة ديناميكية تسمح للأفكار بالازدهار. تعمل الجمعية كمركز محوري يربط المبتكرين الطموحين بالموارد الحيوية والموجهين ذوي الخبرة والمستثمرين الاستراتيجيين لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة. هذا بالإضافة إلى دوره القيادي في جمعية شباب رواد الأعمال، لديه أكثر من 15 عامًا من الخبرة المتنوعة في الأوساط الأكاديمية والصناعة. تستند خبرته إلى حصوله على درجة الدكتوراه في إدارة سلاسل الإمداد الخضراء من جامعة استراثكلاند بالمملكة المتحدة، والتي زودته بمعرفة متقدمة في تحسين العمليات وتقليل الأثر البيئي وتعزيز القدرة التنافسية. وبصفته أستاذًا مساعدًا لريادة الأعمال واللوجستيات وإدارة سلاسل الإمداد، أدمج هذا الخبرة الأكاديمية مع الرؤى العملية، مما يؤهل الجيل القادم بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة ودفع النمو المستدام. وقد تشرف سابقًا بتقلد منصب المدير التنفيذي لصندوق دعم المبتكرين والنوابغ التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. في هذا الدور المؤثر، قُدم مبادرات استراتيجية ولعبت دورًا محوريًا في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج التي مكنت رواد الأعمال الشباب في جميع أنحاء مصر بشكل مباشر. تتضمن مسيرته المهنية أيضًا العمل وكيل الكلية للطلاب في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (AASTMT)، حيث ركزت على تعزيز تجربة الطلاب وتنمية ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. وبصفته استشاري تطوير الأعمال والابتكار يعمل دائمًا على تعزيز التعاون الفعّال بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، ساعيًا دائمًا لضمان حصول المواهب المصرية الناشئة على كل الموارد اللازمة لتحقيق النجاح.

(عرض تقديمي)

تنمية رأس المال البشري والمعرفي لدعم الابتكار في مصر



المتحدث

د. هويدا رومان

الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والأستاذ الزائر بمعهد التخطيط القومي

أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وأستاذ زائر بمعهد التخطيط القومي. عملت في فترات سابقة كأستاذ للعلوم السياسية في جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا 2003-2007، وقامت بتدريس مقرر نظريات المجتمع المدني في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة من 2000 – 2015. عملت مستشارا لمشروع الهجرة التابع للاتحاد الأوروبي في الفترة من 1998 - 2003، وكذلك مستشارا في مركز العقد الاجتماعي حيث تولت الإشراف على وحدة المجتمع المدني في الفترة من 2007-2012، وهو مشروع مشترك بين مركز معلومات مجلس الوزراء والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.. وعلى مستوى البحث، وتهتم د. هويدا عدلي بقضايا التنمية والحد من الفقر، وكيفية تفعيل ذلك من خلال بناء الشراكات ذات الطابع المؤسسي، ولها عديد من الكتابات المنشورة في هذا الصدد. كما انها شاركت في تحديث أجندة التنمية المستدامة المصرية 2030 مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الفترة 2019-2020، حيث كانت مسئولة عن ست أهداف من الأهداف الاجتماعية. كما كانت عضوا في لجنة صياغة أجندة التنمية المستدامة. كما شاركت في اعداد تقرير التنمية البشرية المصري 2021 وذلك في القسم الخاص بالحماية الاجتماعية. وقد صدر لها مؤخرا (2023) كتابا بعنوان الدليل إلى حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية. كما أن لها عديد من الكتابات والأبحاث في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ودراسات التنمية والمرأة. وأخيرا رومان عضو في مجالس أمناء عدد من المؤسسات الأهلية المعنية بتنمية المجتمع المصري.

الابتكار الاجتماعي وحل معضلة التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في مصر

ملخص البحث:

تسعي هذه الورقة إلى دراسة دور الابتكار الاجتماعي في دفع التمكين الاقتصادي للنساء في مصر، بالتركيز على النساء العاملات في قطاع الزراعة باعتبارهم من الفئات التي تحتاج تدخلات داعمة ذات صلة بزيادة دخلهن وتوسيع فرصهن الاقتصادية وحمايتهن اجتماعيا. يتجاوز مفهوم التمكين الاقتصادي للنساء مجرد الحصول على فرصة عمل إلى أبعاد أكثر اتساعا مثل القدر على المشاركة في الأسواق والتحكم في الموارد والأصول الإنتاجية والنفوذ للعمل اللائق وغيرها. ولهذا، يتعين أن تتجه الحلول الابتكارية الاجتماعية إلى التعامل مع هذه الأبعاد، وذلك لأن كل بعد من هذه الأبعاد يمثل تحديا في مصر. وعلى نفس المنوال، يستلزم نجاح الحلول الابتكارية بيئة ممكنة. إن التحدي الرئيس الذي يواجه الابتكارات الاجتماعية كيف يتم التوسع فيها ولا تظل حبيسة التجربة محدودة النطاق. وهذا يقتضي إجراء تعديلات سياسية ومؤسسية وتنظيمية بما يؤدي لضمان بيئة مواتية للابتكار من جانب وميسرة للتوسع في التجارب الناجحة من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التمكين الاقتصادي، الابتكار، المشاركة في السوق، البيئة المواتية.



رئيس الجلسة
د. خالد زكريا أمين

مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية – معهد التخطيط القومي

يعمل الأستاذ الدكتور خالد زكريا أمين مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية، وهو أيضاً أستاذاً بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهو أيضاً أستاذاً مشارك في كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما يعمل في مجال البحوث المتعلقة بالمالية العامة، والمالية العامة، وتحليل السياسات والإدارة العامة، والأخص موضوعات الحوكمة، ومكافحة الفساد، والاقتصاد السلوكي، والإصلاح المؤسسي، مكافحة الفساد، والإدارة المالية العامة، والموازانات المالية على مستويي الحكومة المختلفة، والتخطيط المالي في المحلي والحوكمة المحلية، وإدارة الأصول العامة، وإدارة الدين العام، وتقييم وتحليل السياسات. حصل الأستاذ الدكتور خالد زكريا على درجتي الماجستير والدكتوراه في السياسات العامة من كلية بيروت أف جازر جامعة بيروت. خلال سنوات عمله المهنية، عَمِلَ الأستاذ الدكتور خالد زكريا أمين بالعمل كمستشار في العديد من الوزارات والهيئات الحكومية، وكمشارك في العديد من المشروعات البحثية في المجالات المتعلقة بالحوكمة والمالية العامة، وإصلاح الإدارة العامة، والموازانات، وذلك من خلال العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها مصر، والأردن، والمغرب، والسعودية، وسوريا، وعمان. وشمل عضوية العديد من اللجان الوزارية في مصر، خاصة قضايا المالية العامة، والتخطيط، والحوكمة، والإصلاح الإداري، وإدارة منح المساعدات الأجنبية، والمشروعات الحكومية المتميزة. بالإضافة إلى المشاركة في إعداد القوانين الخاصة بالإدارة المحلية، والمالية العامة، والتخطيط العام للدولة. كان الدكتور أمين له تأسيس لعديد من المبادرات الإقليمية والقارية والدولية، مثل تقرير التنمية البشرية في مصر، وتقرير مدنية الدولة في العالم العربي، كما كان له جهود بارزة في تطوير التعليم الحكومي في مصر في إطار الآلية الوطنية لضمان الجودة والاعتماد، وله العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا المالية العامة، وتقييم السياسات المالية، والإصلاح المؤسسي، والحوكمة المحلية، والسياسات السلوكية، والسياسات الضريبية، وحوكمة القطاع العام



المعقب

أ. شريف سامي

الخبير المالي ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية الأسبق

استشاري في مجال الأسواق المالية والاستثمار، رئيس مجلس إدارة الشركة القومية لإدارة الأصول والاستثمار ورئيس المجلس الاستشاري للاستثمار للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. ويشغل كذلك عضوية مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي وهيئة التأمين الصحي الشامل والجامعة الفرنسية بمصر إضافة إلى عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات العاملة في قطاعات الاستثمار والخدمات التعليمية. تولى في السابق رئاسة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي والهيئة العامة للرقابة المالية، وكذا عضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبنك القاهرة. كان العضو المنتدب المؤسس لشركة مصر المالية (الذراع الاستثماري لبنك مصر). بدأ حياته المهنية مع مؤسسة اكسنتشر العالمية للاستشارات وعمل في مكاتبها بشيكاغو والرياض وبيروت. وهو يتمتع بخبرة عملية واسعة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي، حيث لعب دوراً محورياً في تطوير أسواق رأس المال المصرية والعربية. يحمل مؤهلات أكاديمية متقدمة في الاقتصاد والمالية، وقد ساهم في وضع السياسات المالية والاستثمارية على المستوى القومي. يشارك بفعالية في المؤتمرات الاقتصادية الدولية ويقدم استشارات متخصصة للحكومات والمؤسسات المالية الكبرى. كما يشرف على برامج تدريبية متقدمة في مجال الاستثمار وإدارة المحافظ المالية، ويساهم في تطوير الكوادر المصرفية الشابة من خلال برامج التوجيه والإرشاد المهني.



المتحدث

د. ولاء شتا

رئيس هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار

د. ولاء شتا أستاذ حاسبات ومعلومات، ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STDF) في مصر منذ 17 يوليو 2020. وتُعدّ الهيئة الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تمويل البحث العلمي والتكنولوجيا ودورة الابتكار بأكملها في مصر. بخبرة تزيد عن عقدين في البحث العلمي والخدمة الحكومية، قاد الدكتور شتا العديد من المبادرات الوطنية والدولية التي ساهمت في تطوير البحث العلمي والشراكات الاستراتيجية وخدمة المجتمع. قبل انضمامه إلى صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، شغل منصب نائب رئيس الأبحاث في مدينة البحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا، حيث كان أيضًا عميد معهد أبحاث المعلوماتية. كما شغل منصب أستاذ مساعد في جامعة لوزيفيل. تشمل مساهمات د. شتا البحثية وأعماله الاستشارية تطبيقات الحوسبة عالية الأداء، ومعالجة الصور ثلاثية الأبعاد، والتفاعل بين الإنسان والحاسوب. وقد شارك في رئاسة العديد من المؤتمرات الدولية، ونشرت أبحاثه في مجالات محكمة رفيعة المستوى. أشرف على أكثر من 40 طالب دراسات عليا، ومهندس أبحاث، وباحث ما بعد الدكتوراه، يشغل العديد منهم الآن مناصب قيادية في الأوساط الأكاديمية والصناعية. علاوة على ذلك، عمل د. شتا مستشارًا في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث ساهم في مبادرات التحول الرقمي في القطاع الصحي وبرامج التدريب المهني.

التمويل التنافسي لدعم البحث والابتكار: دور هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا (عرض تقديمي)
والابتكار في مصر



المتحدث- أ. محمد علاء

خبير مالي في البنك المصري لتنمية الصادرات

محمد علاء الدين خبير مالي حائز على عدة جوائز، يعمل في البنك المصري لتنمية الصادرات حيث يقود مشاريع مبتكرة في التمويل المستدام والأخضر والشمول المالي. تعاون مع مؤسسات دولية بارزة منها بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية بين الأمريكيتين، والبنك الأوروبي للاستثمار، وبنك الإمارات دبي الوطني. أكاديمياً، يشغل منصب زميل بحثي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والجامعة البريطانية في مصر، وباحث مشارك في جامعة موناخ الأسترالية. يحمل ماجستير إدارة الأعمال من جامعة باكنغهامشير الجديدة بالمملكة المتحدة، وهو حالياً طالب دكتوراه في المالية والتنمية الاقتصادية بجامعة ألميريا الإسبانية. ويشغل أدواراً قيادية دولية مهمة منها نقطة الاتصال الإقليمي لشباب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنسق مبادرة شباب الأونكتاد في مصر. وشارك في مؤتمرات دولية بارزة مثل COP27 وCOP28 ومنتدى الاستثمار العالمي. وحصل على جوائز متعددة منها جائزة الأونكتاد لأفضل ورقة بحثية، وجائزة مؤسسة مصر الخير للابتكار في الاقتصاد الدائري، وجائزة المعهد المصرفي المصري للابتكار في المصرفية المستدامة.

ملخص البحث

تناول هذه الورقة البحثية الأساليب المالية المبتكرة لمعالجة التحديات المناخية الملحة في مصر، مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة وتآكل الأراضي الساحلية. رغم وجود الصناديق المناخية العالمية، تواجه مصر عقبات كبيرة في الوصول إليها بسبب الإجراءات البيروقراطية والقدرة المحلية المحدودة، ويركز البحث على مقارنة وتطبيق أدوات التمويل المناخي مثل التمويل المختلط والسندات الخضراء والمنصات الرقمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. استخدم البحث تحليل المحتوى النوعي ودراسة الحالة، بالاعتماد على بيانات من صندوق المناخ الأخضر وصندوق البيئة العالمية وصناديق الاستثمار المناخي. وتُظهر النتائج أن الأساليب التقليدية غير كافية، بينما الأساليب المبتكرة حاسمة لتعبئة رأس المال الخاص. يُعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية مثالاً ناجحاً لتطبيق التمويل المختلط، كما يؤكد إصدار مصر لأول سند أخضر في 2020 على إمكانيات هذه الأدوات. تؤكد الورقة على الدور التحويلي للتكنولوجيا، خاصة البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، في تعزيز الشفافية والكفاءة. كما يُعتبر تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضرورياً للتغلب على العوائق الحالية. ويقترح البحث إطاراً لتعزيز نظام التمويل المناخي في مصر من خلال تبسيط الوصول للتمويل عبر المنصات الرقمية، وتوسيع استخدام الأدوات المالية المبتكرة، والسياسات المحفزة للتكنولوجيا والشراكات القوية. بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن لمصر تعزيز مرونتها المناخية وترسيخ ريادتها في العمل المناخي بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: التمويل المناخي المبتكر، الشراكة الاستراتيجية، التنمية المستدامة



المتحدث

د. هبة السيد محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة المستقبل بالسعودية

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة المستقبل بالمملكة العربية السعودية وباحث اقتصادي بمركز أرقام بالمملكة أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2017 - 2022 ومحاضر بكلية الاقتصاد والإدارة قسم الاقتصاد والتمويل جامعة القصيم خلال الفترة 2012 - 2017 م حاصلة علي درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، والاقتصاد القياسي من جامعة الزقازيق 2017 وحاصلة علي درجة الماجستير الاقتصاد التخصص الدقيق السياسية الاقتصادية من جامعة الزقازيق 2008 وشاركت بعدد من الأبحاث في مجلات دولية ومحلية في مجال السياسة الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في قطاع الصناعة التحويلية . وأيضا بعض الأبحاث فيما يخص تقييم أداء صناديق الاستثمار في البنوك المصرية بالإضافة إلي اقتصاديات الطاقة.



المتحدث

د. لمياء جادو

مدرس الاقتصاد بجامعة الزقازيق

مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق حاصلة على درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد المالي جامعة الزقازيق 2024 م ماجستير الاقتصاد في مجال التجارة الدولية من جامعة الزقازيق 2015 ونشرت أبحاث في مجلات دولية في مجال المخاطر المصرفية بالإضافة إلى موضوع يتعلق بالاقتصاد البيئي.

دور الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في مصر ملخص البحث:

هدفت الدراسة الى قياس أثر الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية (FinTech) على النمو الاقتصادي المستدام في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد تم استخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمؤشر للنمو المستدام، في حين تم الاعتماد على أربعة مؤشرات رئيسية كمؤشرات مستقلة هي: الشمول المالي (نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية)، العمق المالي (الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي، وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) كمؤشر عن تطور التكنولوجيا المالية في مصر. وأشارت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث قيمة F- المحسوبة تجاوزت القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية. وأوضحت التقديرات في الأجل الطويل أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية؛ حيث يُظهر الابتكار المالي تأثيراً إيجابياً على النمو المستدام، بينما كان للإنفاق على البحث والتطوير التأثير الأكبر من بين المتغيرات المستخدمة، يليه الشمول المالي وأخيراً مؤشر التكنولوجيا المالية. أما على المدى القصير، فيُظهر كل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية (معبراً عنه بعدد أجهزة الصراف الآلي تأثيراً سلبياً في الأجل القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل. حيث يشير معامل تصحيح الخطأ إلى ارتفاع نسبة التصحيح السنوية للانحرافات قصيرة الأجل في اتجاه وضع التوازن في الأجل الطويل. وبشكل عام، تؤكد نتائج التحليل على دور الابتكار المالي كأداة فعّالة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مصر. وتوصي الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في التقنيات المالية والبنية التحتية الرقمية والتشريعات الداعمة لتحقيق ذلك، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، التكنولوجيا المالية، النمو المستدام، الاقتصاد المصري

الجلسة السادسة	
نقل التكنولوجيا الإنتاجية كمحفزات للتنمية المستدامة	
1:30 – 3:00 م	
د. سميحة فوزي أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – وزيرة التجارة والصناعة الأسبق	رئيس الجلسة
• نقل التكنولوجيا وتسويقها في مؤسسات التعليم العالي: الفرص والتحديات (عرض تقديمي) د. محمد جلال – عميد كلية الهندسة بجامعة الأزهر ومستشار رئيس الجامعة للابتكار وريادة الأعمال • Industry Localization and Tech Transfer Aligned with National Sustainable Development Priorities أ. أمنية الحسيني – مركز العلوم الإدارية بجامعة الزقازيق • Unveiling the Impact of Innovation on Sustainable Industrial Development in Egypt د. حنان عبد الخالق – أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة دمنهور	المتحدثون
م. محمد عبد الكريم – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية الأسبق د. ستيف كوهين - الاستاذ بكلية الشؤون العامة والدولية - جامعة كولومبيا. د. إنيي وانج - باحث اول برنامج سياسات وإدارة الاستدامة بكلية المناخ بجامعة كولومبيا.	المعقبون



رئيس الجلسة
د. سميحة فوزي

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – وزيرة التجارة والصناعة الأسبق

تمتلك الدكتورة سميحة فوزي خلفية علمية ومهنية متميزة حيث. فقد عينت في هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة منذ عام 1972 وحتى الآن. وحصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة عام 1984. وتخصصها الدقيق هو التنظيم الصناعي والتجارة الدولية. كما تولت منصب نائب مدير البحوث في المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) وهو مركز بحثي رائد في مجال السياسات العامة، كما عملت كمستشارة اقتصادية لكثير المراكز البحثية المصرية والمنظمات الدولية. وذلك فضلا عن خبرتها العلمية هي كذلك تتمتع بمسيرة مهنية حافلة، حيث شغلت منصب وزيرة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية في 30 يناير 2011، بعد أن تولت العديد من المناصب القيادية بالقطاع الحكومي من بينها مساعد أول وزير التجارة والصناعة في يوليو 2004 وحتى يناير 2011. حيث تولت العديد من الملفات وبرزت مساهمتها تحديدا في ملفات التفاوض المرتبط باتفاقيات التجارة الدولية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية. وذلك بالإضافة إلى عملها مستشارة اقتصادية لرئيس البرلمان المصري. وقد شغلت سيادتها عضوية مجالس إدارة مؤسسات ولجان عدة منها: الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) ومركز المديرين المصري (Elod) وجهاز المنافسة المصري (ECA) والبنك المصري لتنمية الصادرات والمجلس القومي للمرأة والهيئة العامة للاستثمار. وحاليا هي عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري وشركة مصر القابضة للتأمين وشركة ايديتا للصناعات الغذائية والمعهد القومي للحكومة والاستدامة بمصر وجامعة نيو جيرسي ومنتدى بطرس غالي بمؤسسة الاهرام ولجنة جوائز الدولة التقديرية بالمجلس الأعلى للثقافة بوزارة الثقافة والدكتورة/ سميحة فوزي، مساهمات فعالة في مجال البحوث الاقتصادية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقامت بنشر العديد من الدراسات في موضوعات: التجارة، والاقتصاد الصناعي، ونظريات الاستثمار، والشركات متعددة الجنسيات، وكذلك حوكمة الشركات. كما شاركت في كثير من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.



المعقب

م. محمد عبد الكريم

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية الأسبق - أستاذ بكلية الإدارة العامة والدولية - جامعة كولومبيا (TBD)

محمد عبد الكريم هو رئيس تنفيذي واستشاري رفيع المستوى يتمتع بخبرة واسعة في قيادة التحول الصناعي عبر الهيئات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمشاركات الاستشارية المحلية والدولية. مشارك في تشكيل السياسة الصناعية الوطنية، وتنفيذ مبادرات تعميق الصناعة والتحول الأخضر وتحديد الفرص الاستثمارية للقطاعات الصناعية وقيادة مبادرات إعادة هيكلة الأعمال ونقل التكنولوجيا. بصفته مساعدا سابقا لوزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة هيئة التنمية الصناعية في مصر، لعب محمد دورا محوريا في تطوير وتنفيذ السياسات الصناعية الوطنية التي أدت إلى نمو الاستثمار الأجنبي والمحلي. ركزت قيادته على تعزيز القدرة التنافسية للتصنيع في مصر، وتعميق التصنيع المحلي، وتوطين التكنولوجيا. كما قام بتنسيق الجهود بين الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لتبسيط إجراءات التنمية الصناعية وساهم في صياغة السياسات المتعلقة بإصلاحات إجراءات التراخيص الصناعية وتطوير المناطق الصناعية وحوافز الاستثمار وبرامج تطوير الصادرات. وتمتد خبرة محمد إلى القيادة التنفيذية والإدارة الاستراتيجية وتطوير السياسات الصناعية ونقل التكنولوجيا والتوطين وحوكمة الشركات وإضفاء الطابع المؤسسي على الشركات العائلية وتكنولوجيا التصنيع والأتمتة الصناعية وتحول الأعمال وإعادة الهيكلة. وقد شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للعديد من الشركات الوطنية البارزة، حيث قدم باستمرار نتائج مؤثرة في البيئات المعقدة. بصفته مستشارا في تكنولوجيا التصنيع والحوكمة والاستراتيجية، قدم محمد المشورة للهيئات الحكومية ومجالس الإدارة والشركات بشأن النمو الصناعي والتحول المدفوع بالتكنولوجيا. يشمل عمله تقديم إرشادات حول ترقية تكنولوجيا التصنيع، وتطوير استراتيجيات تطبيق تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، وإجراء تقييمات مستوي جاهزية وتطبيق التكنولوجيا. وهو متخصص في إضفاء الطابع المؤسسي على الشركات العائلية من خلال أطر الحوكمة وقيادة مبادرات تحول الأعمال وإعادة الهيكلة. محمد حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية بالقاهرة وبكالوريوس الهندسة في

الطاقة الكهربائية وهندسة الآلات من جامعة عين شمس. وهو عضو مجلس إدارة معتمد ومتخصص في حوكمة الشركات. وهو أيضا مساهم رئيسي في برامج تنمية دولية متنوعة مثل برامج اليونيدو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وعضو في مجالس إدارة منظمات مهمة مثل الهيئة العربية للتصنيع واللجنة الاستراتيجية الوطنية للثورة الصناعية الرابعة ولجنة استراتيجية السيارات وصناعة الإلكترونيات والعديد من شركات القطاع الخاص البارزة. وهو متحدث في المنتديات الصناعية والاقتصادية المحلية والدولية.



المعقب

د. ستيف كوهين

الاستاذ بكلية الشؤون العامة والدولية - جامعة كولومبيا.

الدكتور ستيف كوهين هو أستاذ في كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة كولومبيا والنائب الأول لعميد كلية الدراسات المهنية في الجامعة. يشغل أيضًا منصب مدير برنامج الماجستير في الإدارة العامة في العلوم البيئية والسياسات في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، ومدير برنامج الماجستير في إدارة الاستدامة في كلية الدراسات المهنية، ومدير برنامج البحث في سياسات وإدارة الاستدامة في كلية المناخ بجامعة كولومبيا. تخرج كوهين من مدرسة جيمس ماديسون الثانوية في بروكلين بنيويورك عام 1970، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية فرانكلين في إنديانا عام 1974، كما حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية نيويورك في بوفالو عامي 1977 و1979 على التوالي. كان كوهين زميل مؤسسة فورد في سياسات البيئة الحضرية بين عامي 1976 و1977، و زميل مؤسسة روكفلر في السياسات العامة والبيئية وتنفيذها بين عامي 1978 و1979. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي لمعهد الأرض بجامعة كولومبيا، كما عمل محلل سياسات ومستشارًا لووكالة حماية البيئة الأمريكية. شارك كوهين في العديد من المجالس واللجان، منها مجلس زمالة أعضاء هيئة التدريس الدولية لمؤسسة بيو، واللجنة التنفيذية ولجنة الاعتماد والمراجعة النظرية للرابطة الوطنية لكليات الشؤون العامة والإدارة، والمجلس الاستشاري لووكالة حماية البيئة الأمريكية للسياسات البيئية والتقنية. كما كان عضوًا سابقًا في المجلس الاستشاري لمعهد البيئة بجامعة مينيسوتا، ورئيس لجنة العلوم والتكنولوجيا في نادي لوتوس، وعضوًا في اللجنة التوجيهية لكلية بورتر للدراسات البيئية بجامعة تل أبيب، وعضو لجنة التحكيم لمؤسسة جائزة بيدان. ويشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة مؤسسة "homes for the homeless"، ومجلس إدارة مجموعة ويلدان، وعضوية لجنة القبول في نادي لوتوس.



المعقب

د. إنيي وانج

باحث أول برنامج سياسات وإدارة الاستدامة بكلية المناخ بجامعة كولومبيا.

الدكتور أني وانغ هو باحث مشارك في برنامج البحث في سياسات وإدارة الاستدامة في كلية المناخ بجامعة كولومبيا، ويقوم بتدريس مقرر تحليل التكلفة والعائد في برنامج الماجستير في إدارة الاستدامة بكلية الدراسات المهنية، بالإضافة إلى تدريسه في كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا، حيث تتركز اهتماماته البحثية على قضايا تعليم الاستدامة، ومقاييس الاستدامة، وطريقة التقييم الشرطي واستعداد الجمهور للدفع، والسلوكيات المؤيدة للبيئة، والتعليم الفني والمهني. ويقود الدكتور وانغ مشروع تطوير سلسلة من مناهج الاستدامة الموجهة لطلاب المدارس الثانوية ضمن البرنامج البحثي، حيث يعمل على إعداد محتوى أكاديمي يهدف إلى تعزيز الوعي البيئي ومفاهيم الاستدامة لدى فئة الشباب في مراحل مبكرة من التعليم، إيماناً بأهمية بناء جيل واعٍ بقضايا البيئة والتنمية المستدامة. كما شارك بشكل واسع في تطوير وتحديث نظام مؤشرات التنمية المستدامة في الصين، وهو إطار شامل للمقاييس يهدف إلى قياس أداء الاستدامة في المدن الصينية، ويُستخدم هذا النظام كأداة لتقييم مدى تقدم المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويساعد صناع القرار في تحديد نقاط القوة والضعف ووضع السياسات الملائمة لتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحضرية. أما من الناحية الأكاديمية، فقد حصل الدكتور وانغ على درجة الدكتوراه في برنامج الاقتصاد والتعليم من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا، حيث ركزت أطروحته على التداخل بين السياسات الاقتصادية والتعليمية وتأثيرها على تحقيق أهداف الاستدامة، كما يحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة المالية من جامعة شانغهاي جياو تونغ في الصين، وهي من أعرق الجامعات الصينية في مجالات الاقتصاد والإدارة، إضافة إلى درجة الماجستير في الإدارة العامة مع تخصص في العلوم البيئية والسياسات من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا، ما أتاح له الجمع بين المعرفة المالية والإدارية والخبرة في قضايا السياسات البيئية، وتنعكس مسيرته المهنية والأكاديمية في التزامه العميق بقضايا الاستدامة والتعليم البيئي وسعيه الدائم لتطوير أدوات ومناهج تعليمية ومؤشرات قياس عملية تدعم صناع القرار والباحثين والطلاب على حد سواء في مواجهة تحديات التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي.



المتحدث

د. محمد جلال

عميد كلية الهندسة بجامعة الأزهر ومستشار رئيس الجامعة للابتكار وريادة الأعمال

الأستاذ الدكتور/ محمد جلال هو عميد كلية الهندسة، والمدير المؤسس لمركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة الأزهر، كما يشغل منصب مستشار الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة. حصل على درجة الدكتوراه من كلية الهندسة بجامعة فريدريش ألكسندر (FAU) في ألمانيا. في عام 2025، صدق فخامة السيد رئيس الجمهورية على تعيينه عضواً في المجلس القومي للتعليم والبحث والابتكار التابع لرئيس الجمهورية. ويعد الدكتور جلال استشارياً دولياً في مجالات تسويق التكنولوجيا، وريادة الأعمال، وإدارة الابتكار، وإعادة هيكلة المؤسسات. صمّم وقاد برامج دولية لبناء القدرات استهدفت الرؤساء التنفيذيين، ومديري الحاضنات ومسرات الأعمال التكنولوجية، و مديري مراكز ريادة الأعمال، ومؤسسي الشركات الناشئة. وخلال العقد الأخير، ساعد العديد من مؤسسات التعليم العالي على بناء منظومات الابتكار وريادة الأعمال الخاصة بها، لدعم تحولها نحو نموذج الإدارة الريادية. تعاون الدكتور جلال مع عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المرموقة حول العالم، من بينها جامعة برمنغهام، وجامعة ساوث بانك بلندن، وجامعة جورج واشنطن، وجامعة جورجتاون، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة ميشيغان، وجامعة أوكلاند، وجامعة ولاية ميزوري، وجامعة RWTH آخن، وجامعة وين ستيت، وجامعة FAU. كما ترأس لجنة نقل التكنولوجيا والابتكار، ولجنة الحاضنات التكنولوجية ونوادي ريادة الأعمال بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وله أكثر من 40 بحثاً علمياً منشوراً في مجلات دولية مرموقة.

(عرض تقديمي)

نقل التكنولوجيا وتسويقها في مؤسسات التعليم العالي: الفرص والتحديات



المتحدث

أ. أمينة الحسيني

مركز العلوم الإدارية بجامعة الزقازيق

باحث دكتوراة - جامعة الزقازيق (٢٠٢١ - حتى الآن) ماجستير في الاقتصاد - جامعة الزقازيق (٢٠١٥-٢٠١٧) الرسالة: "الطلب على الطاقة الكهربائية وأثره على التنمية المستدامة في مصر" بكالوريوس تجارة (اقتصاد - قسم اللغة الإنجليزية) - جامعة الزقازيق (٢٠٠٨-٢٠١٢) - بتقدير جيد جداً مدرس مساعد في الاقتصاد - المعهد العالي للعلوم الإدارية (٢٠١٧ - حتى الآن) رئيس لجنة التدريب، وحدة ضمان الجودة - المعهد العالي للعلوم الإدارية (٢٠٢٢ - حتى الآن) •مدرّب - برنامج المهارات الشخصية - وزارة الاتصالات وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٢) معيد في الاقتصاد - المعهد العالي للعلوم الإدارية (٢٠١٤-٢٠١٧) متدرب - بنك قطر الوطني (٢٠١١).

Industry Localization and Tech Transfer Aligned with National Sustainable Development Priorities

ملخص البحث:

يستكشف البحث أهمية نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة في مصر، مسلطاً الضوء على التحديات والفرص التي يقدمها لتحقيق التنمية المستدامة. ويقترح أن تصبح مصر نموذجاً إقليمياً في توطين التكنولوجيا المستدامة باستخدام تحليل PESTEL. وتسلط الدراسة الضوء على تداخل الأساليب في نقل التكنولوجيا، حيث يمكن نقل المعرفة بشكل غير رسمي أو رسمي من خلال اتفاقيات نقل التكنولوجيا. ويهدف البحث إلى معالجة هذه التحديات وتسهيل الضوء على التقدم المحرز في الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة في مصر. ويؤكد على أهمية توطين ونقل التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة القدرة التنافسية الدولية والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. ويتم تطبيق ARDL و ECM لتحليل نموذج الانحدار باستخدام الحزمة الإحصائية EViews 12. ويوصي البحث بتحديد الأولويات الوطنية، وتعزيز الشراكات الدولية، ودعم البحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في نقل التكنولوجيا وتوطينها.

الكلمات المفتاحية: نقل التكنولوجيا، توطين التكنولوجيا، التنمية المستدامة، الاقتصاد المصري، البحث والتطوير



المتحدث

د. حنان عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة دمنهور

مدرس الاقتصاد بجامعة دمنهور- حصلت على الماجستير عام 2012 والدكتوراه عام 2019 من جامعة الإسكندرية وعملت بالتدريس في جامعة دمنهور. تتركز اهتماماتها البحثية في الاقتصاد الدولي، وسياسة الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة، والنمو الشامل، مع التركيز على اقتصادات الشرق الأوسط وأفريقيا. أنهت حنان مؤخرًا "برنامج التميز في السياسات العامة" المقدمة من المركز المصري للدراسات الاقتصادية ودورة "النمو الشامل" المقدمة من صندوق النقد الدولي، لإثراء مساهماتها الأكاديمية بشكل أكبر. تتمتع حنان بخبرة في نشر أبحاثها في مجلات علمية مرموقة للجمهور الأكاديمي كما يستفاد منها صانعي السياسات.

Unveiling the Impact of Innovation on Sustainable Industrial Development in Egypt

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث للكشف عما إذا كان للابتكار أثر إيجابي على التنمية الصناعية المستدامة في مصر. وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي، سيتم قياس التنمية الصناعية المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد، استناداً إلى الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة وهم: تطوير القدرة التنافسية الصناعية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، وحماية البيئة. ويستخدم مؤشران أساسيان لقياس الابتكار، وهما: مؤشر لمدخلات الابتكار المُمثل في إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مخرجات الابتكار المُمثل في الصادرات متوسطة وعالية التقنية كنسبة من الصادرات الصناعية. و سيتم التحليل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL) بالإضافة إلى اختبار السببية. تكشف النتائج أن كلاً من مؤشري الابتكار يُحسنان القدرة التنافسية الصناعية ويُساعدان في حماية البيئة في الأجل الطويل، إلا أن مؤشر مخرجات الابتكار تأثيره غير معنوي على الرخاء المشترك. ويُبرز اختبار السببية وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر مدخلات الابتكار إلى التنمية الصناعية المستدامة، كما أظهر الاختبار وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر مخرجات الابتكار إلى القدرة التنافسية الصناعية. وتسلط نتائج البحث الضوء على أهمية البحث والتطوير في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وبالتالي يوصى بزيادة مخصصات البحث والتطوير في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات المعنية بالابتكار بما في ذلك المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية ومنتجي المنتجات التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، التنمية، مؤشرات القياس، القدرة التنافسية.

الجلسة السابعة الابتكار والتكنولوجيات الناشئة		3:00 – 4:30م
د. علاء زهران الأستاذ بمعهد التخطيط القومي – ورئيس المعهد السابق • المتحدث الرئيسي د. حسام عثمان – نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي لشؤون الابتكار والبحث العلمي • تعزيز الابتكار المسؤول عن طريق المختبرات التنظيمية للذكاء الاصطناعي – تجارب إقليمية ودولية أ. أسماء شحاته حسن – هيئة النيابة الإدارية • توظيف التقنيات البازغة لتطوير نماذج أعمال الابتكار المسؤول في مصر د. في مصطفى – المدرس بمعهد التخطيط القومي	رئيس الجلسة	
	المتحدثون	
د. محمود صقر أستاذ التكنولوجيا الحيوية النباتية بالمركز القومي للبحوث ورئيس أكاديمية البحث العلمي السابق	المعقب	



رئيس الجلسة د. علاء زهران

الأستاذ بمعهد التخطيط القومي – ورئيس المعهد السابق

الدكتور علاء الدين محمود زهران أستاذ متفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي متخصص في المحاسبة والمراجعة والاستشارات المالية. شغل منصب رئيس معهد التخطيط القومي من يونيو 2017 إلى فبراير 2022، ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية من 2013 إلى 2017، يتمتع بخبرة أكاديمية واسعة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، حيث عمل أستاذاً وأستاذاً مشاركاً بقسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك فيصل بالسعودية، وباحثاً زائراً بجامعة سانت جون في نيويورك بالولايات المتحدة. يشغل حالياً عضوية هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، وعضوية الاتحاد الدولي للأكاديميين العرب. كما أنه ترأس العديد من اللجان العلمية، وشارك في عضوية اللجنة العليا للتخطيط لوضع إطار خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى وبرنامج عمل الحكومة، وترأس مجموعة من المشاريع البحثية ذات الطابع الاستراتيجي، ومنها مشروع "تعميق التصنيع المحلي في مصر". أشرف على إعداد خمس تقارير لحالة التنمية في مصر، للأعوام 2018-2022 وتقرير التنمية العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وترأس المؤتمرات الدولية للمعهد حول "التصنيع والتنمية المستدامة" و"الزراعة المستدامة" و"الطاقة والتنمية المستدامة" و"الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة". كما ترأس وشارك في العديد من الخدمات الاستشارية المتميزة في مجالات متعددة منها، إعادة الهيكلة الاستراتيجية والتنظيمية والمالية وتأسيس نظم للجودة وتقييم الأداء للمؤسسات الحكومية والخاصة. وتشمل اهتماماته البحثية والتدريسية، التخطيط الاستراتيجي، الحوكمة والتنمية المستدامة، الاستثمار في أسواق رأس المال، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة، التكاليف واتخاذ القرارات، المراجعة الخارجية والداخلية، المحاسبة المالية، معايير التقارير المالية الدولية.



المعقب

د. محمود مقرر

أستاذ التكنولوجيا الحيوية النباتية بالمركز القومي للبحوث ورئيس أكاديمية البحث العلمي السابق

الدكتور محمود مقرر هو أستاذ بالمركز القومي للبحوث، ويتمتع بأكثر من عشرين عامًا من الخبرة التراكمية في سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار على أعلى المستويات في مصر. شغل سابقاً منصب المستشار العلمي والثقافي ورئيس البعثة التعليمية المصرية في اليابان بسفارة مصر في طوكيو، كما كان المدير التنفيذي السابق لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (STDF) في مصر، ونائب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (ASRT) سابقاً؛ ولقد. تولى أيضاً عمادة معهد الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بالمركز القومي للبحوث، وكان الأمين العام السابق للجمعية العربية للتكنولوجيا الحيوية التابعة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية بجامعة الدول العربية. يشغل منصب رئيس تحرير مجلة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية الصادرة عن دار النشر Elsevier ، ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية. ولقد حصل الدكتور مقرر على درجة الدكتوراه من جامعة طنطا 1995 مع إجراء العمل التجريبي بجامعة بافيا في إيطاليا من خلال منح من وزارة الخارجية الإيطالية والمنظمة الدولية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (ICGEB). نال درجة الأستاذية في التكنولوجيا الحيوية النباتية عام 2006. حصل على جائزة الدولة التشجيعية في التكنولوجيا الحيوية الزراعية، وجوائز المركز القومي للبحوث للتشجيع العلمي والتميز في التكنولوجيا الحيوية، وجائزة المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة (ICSB) على الصعيد الدولي، شغل منصب نائب رئيس مركز السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME) في الأردن، ونائب رئيس حركة عدم الانحياز (NAM) في الهند، ومفوض مصر في المعهد المشترك للأبحاث النووية (JINR) في روسيا. للدكتور مقرر أكثر من 140 منشوراً علمياً في مجال التكنولوجيا الحيوية، وشارك في تأليف 5 كتب وموسوعتين ("النباتات الطبية المصرية" و"الأغذية التقليدية المصرية")، وأشرف على 35 رسالة ماجستير ودكتوراه لطلاب من مصر والسودان والجزائر. نشر أكثر من 10 تقارير ومنشورات دولية حول سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإدارة وتمويل البحث العلمي، وهجرة العقول ودورانها، وتغير المناخ، والابتكار الأخضر، وتمكين الشباب والمرأة، والتعليم في مجالات STEM ، ودبلوماسية العلوم، ودراسات الاستشراف، وريادة الأعمال، ونقل وتسويق التكنولوجيا



المتحدث الرئيسي
د. حسام عثمان

نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي

لشئون الابتكار والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي

□ الدكتور حسام عثمان هو نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي لشئون الابتكار والذكاء الاصطناعي والبحث العلمي المنوط به المشاركة في تطوير السياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية لتعزيز تأثير الابتكار لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على الإنتاجية التنافسية وريادة الأعمال والتنمية المستدامة في مصر، استناداً إلى مخرجات البحث العلمي والتقنيات الناشئة وأبرزها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار برنامج عمل الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة وخفض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات، وهو عضو المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي المعني بوضع والاشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي. وشغل الدكتور عثمان منصب مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشؤون الابتكار التكنولوجي والتدريب وصناعة الإلكترونيات ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لمدة تزيد عن ثماني سنوات حيث شارك في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات في مصر لزيادة قدرتها التنافسية العالمية وجعلها مساهماً رئيسياً في النمو الاقتصادي. للدكتور عثمان خبرة تزيد عن 35 عام مقسمة بين الحكومة والقطاع الخاص، والأوساط الصناعية والأكاديمية، والشركات المحلية والعالمية، داخل وخارج مصر، من خلال شغله عدة مراكز متخصصة كمدير ومستشار وباحث ومعلم ومطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تخرج الدكتور عثمان من كلية الهندسة بجامعة عين شمس تخصص حاسب آلي عام 1985 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، وحصل على درجة الماجستير في هندسة الحاسبات من جامعة عين شمس في 1990، كما حصل الدكتور عثمان على درجة الدكتوراه في هندسة الحاسبات من جامعة كوينز بكندا عام 1996 حيث حصلت أطروحته على جائزة التميز في الهندسة والعلوم التطبيقية. وقد حصل الدكتور عثمان على العديد من الشهادات الاحترافية من جهات رائدة مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد وجامعة كارنيجي ميلون في مجالات الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات واشتهر الدكتور عثمان في الحياة الأكاديمية بأبحاثه ودراساته في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعرف على الأنماط ومعالجة الصور والأنظمة المدمجة.



المتحدث: المستشارة / أسماء عبدالمولي حسن

هيئة النيابة الإدارية

تخرجت الباحثة من كلية الحقوق شعبة اللغة الإنجليزية- جامعة الإسكندرية بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف وعُينت معيدة بقسم الاقتصاد والمالية العامة بذات الكلية، ثم ترقّت لدرجة مدرس مساعد. وانتقلت للعمل بهيئة النيابة الإدارية حيث عملت بعدة نيابات تختص بقطاعات هامة في الدولة مثل التعليم والشؤون الاجتماعية والضرائب والأزهر الشريف، وتدرجت بالعمل في النيابة الإدارية حتى حصلت على درجة رئيس النيابة. كما أنها إحدى خريجات برنامج سفراء التنمية المستدامة – الدفعة الرابعة تحت إشراف المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة، وحصلت على اعتماد مدرب معتمد من جامعة عين شمس. وحصلت الباحثة على درجتي الماجستير في القانون من جامعة الإسكندرية والإدارة العامة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتهتم بالبحث في المجالات البينية بين القانون والإدارة العامة، وكيفية رفع كفاءة العمل في المرافق العامة في سبيل تحقيقها لغايتها. كما تهتم بمجال حوكمة الذكاء الاصطناعي وآلية تنظيمه لتحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكاناته العظيمة وحماية المجتمع والأفراد من مخاطره المختلفة. وقد كتبت الباحثة عدة أبحاث في القانون والإدارة العامة آخرها بعنوان "نحو ذكاء اصطناعي أخلاقي- رؤى من الميثاق المصري والقانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي" والمعد للنشر في مجلة الشرق الأوسط للسياسات العامة والإدارة (MERPPA) والذي قامت بعرضه في المؤتمر السنوي لرابطة السياسات العامة والإدارة بالشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية ديسمبر الماضي..

تعزيز الابتكار المسؤول عن طريق المختبرات التنظيمية للذكاء الاصطناعي- تجارب إقليمية ودولية

ملخص البحث

التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات وما فرضه الذكاء الاصطناعي من تحديات تمس قيم المجتمع وأمن وسلامة أفراده، ظهرت معضلة كيفية تنظيم الابتكار في الذكاء الاصطناعي بما لا يعيق أصحاب الأفكار وبما لا يخل بقيم الشفافية وأمن البيانات وسلامة المستخدمين. وبالاستفادة من طرائق المنهج الوصفي التحليلي والمقارن يطرح البحث فكرة تبني المختبرات التنظيمية للذكاء الاصطناعي حيث توفر بيئة أمنة ومحكمة لتجريب أنظمة الذكاء الاصطناعي تحت رقابة وإشراف السلطة المختصة وفي نطاق موضوعي وزمني محدد. ويتناول البحث أهمية الفكرة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتطرق إلى تجربة كل من الاتحاد الأوروبي وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة في إنشاء وتشغيل المختبرات التنظيمية للذكاء الاصطناعي. وانتهى البحث بتوصية صناع القرار بتبني هذا النهج لضمان تعزيز الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في بيئة آمنة منضبطة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المختبرات التنظيمية، الابتكار المسؤول، التنمية المستدامة



المتحدث- د. مي مصطفى

المدرس بمعهد التخطيط القومي

تعمل الدكتورة مي عوض في وظيفة مدرس إدارة الأعمال بمعهد التخطيط القومي. كما تعمل في وظيفة رئيس لقسم التحليل الاقتصادي بوحدة الحسابات القومية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. وقد حصلت على درجة البكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، شعبة اللغة الإنجليزية بتقدير امتياز، ثم حصلت على درجتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية التجارة - شعبة اللغة الإنجليزية، جامعة القاهرة. وتتمتع بخبرة 15 عامًا في مجال التخطيط والتنمية المستدامة. وقد عملت في السابق كمساعد للرئيس التنفيذي لمركز تحليل البيانات والاستشارات (CDAC). كما عملت قبل ذلك في وظيفة مدرس مساعد بكلية إدارة الأعمال بجامعة الأهرام الكندية. وتعمل في الوقت الحالي كباحثة ومحاضرة في برامج الماجستير المهني ومدربة في العديد من ورش العمل والبرامج التدريبية، كما شاركت في العديد من الاستشارات بمعهد التخطيط القومي. وتشارك في العديد من الأبحاث والتقارير والمؤتمرات العلمية المتعلقة بقضايا التخطيط والتنمية المستدامة، على المستويين المحلي والدولي. كما تقوم بإعداد عددًا من أوراق السياسات، ضمن مسؤوليتها في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

توظيف التقنيات البازغة لتطوير نماذج أعمال الابتكار المسؤول في مصر"

ملخص البحث

قد أخذت العلاقة بين التقنيات البازغة ونماذج أعمال الابتكار المسؤول منحني جديدًا أكثر جدية وأهمية من ذي قبل، حيث أصبحت هناك حاجة مُلحة إلى ظهور ابتكارات تُعالج التحديات الكبرى في عصرنا الحالي مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والفقر، بالإضافة إلى إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالتداعيات المستقبلية المرتبطة بالتقنيات البازغة. وقد قدمت هذه الورقة البحثية نموذجًا مقترحًا للعلاقة بين التقنيات البازغة ونماذج أعمال الابتكار المسؤول، ويتبين من خلال هذا النموذج المقترح أن التقنيات البازغة تتميز بخمس سمات رئيسية تميزها عن غيرها من التقنيات، وهي الحداثة الجذرية والنمو السريع نسبيًا والتماسك والتأثير البارز وعدم اليقين. كما أن الابتكار المسؤول يتصف بأربعة سمات أساسية، وهي التوقع والشمول والانعكاسية والاستجابة. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن النموذج المقترح يوضح أن حوكمة الابتكار تلعب دور المتغير المعدل، حيث تؤثر على اتجاه وقوة العلاقة بين التقنيات البازغة والابتكار المسؤول. علاوةً على ذلك، تطرح الورقة البحثية تصورًا لإطار مقترح لتعزيز دور حوكمة الابتكار في مصر، من خلال ثلاثة عناصر أساسية، وهم تقييم آثار الابتكار، وإشراك أصحاب المصلحة، واستجابة منظمات الأعمال. وتتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الورقة البحثية في تحديد وتوضيح السمات الرئيسية لكل مفهوم من هذه المفاهيم والعلاقات بينهم، مما ساعد في فهم العلاقة بين التقنيات البازغة والابتكار المسؤول، وتوضيح أهمية دور حوكمة الابتكار وتأثيره على علاقتهما.

كلمات المفتاحية: التقنيات البازغة، الابتكار المسؤول، نماذج الأعمال، حوكمة الابتكار.

 COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs



Innovation and
Sustainable
Development
الابتكار والتنمية المستدامة

